HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.21/Rev.1
25 February 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدوليـــة لحقوق الإنســـان

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

الصين

[الجزء الأول: ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣]
[الجزء الثاني: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨]

المحتويات

الجزء الأول: الصين

	الفقرات	الصفحة
أولاً- الأرض والسكان	١-١٢	٣
ألف- الأرض والسكان	١-٦	٣
باء- مركز الأقليات القومية	٧-١١	٤
جيم- العقيدة الدينية	١٢	٥
ثانياً- الهيكل السياسي	١٣-٢٩	٦
ألف- التاريخ السياسي	١٣	٦
باء- نمط التنظيم السياسي	١٤-٢٩	٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثاً- النظام القانوني لحماية حقوق الإنسان	٣٠-٦٠	٩
ألف- الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون حقوق الإنسان	٣٠-٤٢	٩
باء- تدابير التعويض عن انتهاك الحقوق الفردية وأنظمة تعويض المجني عليهم وإعادة تأهيلهم	٤٣-٤٧	١٢
جيم- كيفية قيام الدستور والقوانين الأخرى بحماية الحقوق المختلفة المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان	٤٨-٥٠	١٤
دال- كيفية التوفيق بين صكوك حقوق الإنسان والنظام القانوني للدولة	٥١-٥٢	١٤
هاء- هل يجوز التمسك بصكوك حقوق الإنسان أمام المحاكم والأجهزة الإدارية وهل يجوز لهذه الجهات تطبيقها مباشرة أم يتعين تحويلها إلى قوانين أو لوائح داخلية قبل جواز تطبيقها من جانب السلطات المختصة	٥٣	١٥
واو- هل هناك أي هيئة أو جهاز تابع للدولة مسؤول عن الإشراف على إعمال حقوق الإنسان؟	٥٤-٦٠	١٥
رابعاً- نشر صكوك حقوق الإنسان	٦١-٦٧	١٧

الجزء الثاني: منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

أولاً- الأرض والسكان	٦٨	١٩
ثانياً- الهيكل السياسي العام	٦٩-٩٥	٢٤
ألف- الوثيقة الدستورية	٦٩-٧١	٢٤
باء- نظام الحكم	٧٢-٩٥	٢٥
ثالثاً- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان	٩٦-١١٥	٣١
رابعاً- الإعلام والإعلان	١١٦-١١٨	٣٧

الجزء الأول

الصين

[الأصل: بالصينية]
[٣ شباط/فبراير ١٩٩٣]

أولاً- الأرض والسكان

ألف- الأرض والسكان

١- جمهورية الصين الشعبية هي دولة موحَّدة منذ زمن بعيد تضم عدة قوميات، وتقع في شرقي آسيا على الشواطئ الغربية للمحيط الهادئ وتبلغ مساحتها ٩,٦ مليون كيلومتر مربع، بما في ذلك نحو ٤٣٠ ١ مليون "مو" من الأراضي المزروعة (١ مو = ٠,٠٦٦٧ هكتار).

٢- وإدارياً، تنقسم جمهورية الصين الشعبية كما يلي:

(أ) ينقسم البلد إلى مقاطعات (زنغ)، ومناطق مستقلة ذاتياً (تسي - تسهي كو)، وبلديات تُحكَم حكماً مباشراً (تسهيزيا تشي)؛

(ب) وتنقسم المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتياً إلى محافظات مستقلة ذاتياً (تسي - تسهي تسهو)، وأقاليم (زيان)، وأقاليم مستقلة ذاتياً (تسي - تسهي زيان) وحواضر (تشي)؛

(ج) وتنقسم الأقاليم والأقاليم المستقلة ذاتياً إلى بلدات (زيانغ)، وبلدات قومية (منتسو زيانغ) ومدن (تسهن).

وتنقسم البلدات التي تُحكَم حكماً مباشراً والحواضر الكبيرة إلى دوائر (كو) وأقاليم. وتنقسم المحافظات المستقلة ذاتياً إلى أقاليم، وأقاليم مستقلة ذاتياً، وحواضر.

٣- وفي نهاية عام ١٩٩١، بلغ عدد سكان الصين ٢٣٠ ١٥٨ ١ مليون نسمة أو خُمس مجموع سكان العالم، مما جعل من الصين أكثر بلدان العالم ازدحاماً بالسكان. وتبلغ كثافة السكان ١٢٠ نسمة للكيلومتر المربع. وتوزيع السكان غير متكافئ ويميل إلى التركز في الشرق بحذاء الضفاف الوسطى والدنيا لنهر يانغتسي، ودلتا نهر اللؤلؤ،

والضفاف الوسطى والدنيا للنهر الأصفر، وحوض نهر سيتشوان (تسيتشوان). ويبلغ سكان الريف ٧٣,٦٣ في المائة من مجموع السكان، وسكان المدن ٢٦,٣٧ في المائة.

٤- وبلغ الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩١، ٥٠٠ ٩٨٥ ١ مليون يوان (رينمنبي)، بزيادة تبلغ ٧,٧ في المائة عن السنة السابقة. وبلغ متوسط دخل الأسرة في الريف في عام ١٩٩١، ٧٠٨,٥ يوان (رينمنبي)، ومتوسط دخل الأسرة في الحضر ٥٤٤ ١ يوان (رينمنبي). وزادت مستويات أسعار التجزئة في عام ١٩٩١ بنسبة ٢,٩ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وتبلغ نسبة العمال في المناطق الحضرية الذين ينتظروا التعيين ٢,٣ في المائة. وفي عام ١٩٩٠، اقترضت الصين ٠٠٠ ١٨ مليون يوان (رينمنبي) من الخارج.

٥- وبلغ معدل المواليد في الصين في عام ١٩٩١، ١٩,٦٨ في الألف، ومعدل الوفيات ٦,٧ في الألف، والزيادة الطبيعية للسكان ١٢,٩٨ في الألف. وبلغت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة من العمر ٢٧,٧١ من مجموع السكان، ونسبة الأشخاص الذين يبلغون ٦٤ سنة من العمر فأكثر ٥,٩٩ في المائة من مجموع السكان.

٦- ووفقاً للتعداد الرابع للسكان، الذي أُجري في عام ١٩٩٠، كان ١٥,٨٨ في المائة من السكان الذين يبلغون ١٤ سنة من العمر فأكثر من الأميين أو شبه الملمين بالقراءة والكتابة.

باء- مركز الأقليات القومية

٧- هناك قوميات كثيرة في الصين أكبرها عدداً قومية الهان التي يبلغ تعدادها ٠٤٠ ١ مليون نسمة أو ٩١,٩٦ في المائة من مجموع السكان؛ وتوجد إلى جانب قومية الهان ٥٥ أقلية قومية منفصلة أخرى يبلغ تعدادها جميعاً ٠٠٠ ٢٠٠ ٩١ نسمة أو ٨,٠٤ في المائة من السكان، بما في ذلك المغول، والهوي، والتسانغ (التبت)، والووغور، والمياو، واليي، والتسهوانغ، والبويي، والكوريون، والمون، والدونغ، والياو، والباي، والتوشيا، والهاني، والكازاخيون، والداي، واللي، الذين يتجاوز تعداد كل قومية منها مليون نسمة. وهناك ٢٤ قومية مختلفة تعيش في مقاطعة يونان، و١٢ في منطقة تسنجيانغ ويغور المستقلة ذاتياً. وتستخدم لغة هان الصينية في جميع أرجاء القطر ولكن تستخدم في المناطق التي تعيش فيها أعداد كبيرة من أي أقلية معينة اللغة المنطوقة والمكتوبة لهذه الأقلية أيضاً.

٨- وتنص المادة ٤ من دستور الصين على أن جميع القوميات في جمهورية الصين الشعبية سواء. وتحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات القومية وتعمل على دعم وتطوير روابط المساواة والوحدة والمساعدة المتبادلة بين القوميات المختلفة. ويحظر القانون ممارسة التمييز ضد أي قومية أو قمعها كما يحظر أي إجراء يسيء إلى الوحدة الإثنية أو يؤدي إلى انقسامات إثنية.

٩- ونظراً لمدى ودرجة الروابط الوثيقة التي تتسم بها معيشة الأقليات القومية الصينية في مجتمعات متماسكة ونظراً للصلات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الروابط التي تربطها، تطبق الدولة نظاماً للاستقلال الإقليمي في المناطق التي تقيم فيها الأقليات مع قيام سلطات مستقلة بممارسة الحكم الذاتي. وتنقسم المناطق القومية المستقلة إلى مناطق مستقلة ذاتياً ومحافظات مستقلة ذاتياً وأقاليم مستقلة ذاتياً. وحالياً، توجد ١٥٩ دائرة ومنطقة مستقلة ذاتياً للأقليات (٥ دوائر مستقلة ذاتياً للأقليات، و٣٠ محافظة مستقلة ذاتياً، و١٢٤ إقليم (لواء) مستقلة ذاتياً) تستأثر معاً بما يبلغ ٦٤ في المائة من مجموع مساحة الأراضي الصينية. وفي المناطق التي تعيش فيها قوميتان أو أكثر، أقامت الدولة ١ ٧٠٠ بلدة قومية، مما أدى أيضاً إلى تيسير تمتع الأقليات التي تعيش فيها بحقوق متساوية.

١٠- وتعد كل منطقة قومية مستقلة ذاتياً، جزءاً لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. والسلطات القائمة في المناطق القومية المستقلة ذاتياً هي المجالس الشعبية والحكومات الشعبية للمناطق والمحافظات والأقاليم المعنية. وتشكل السلطات المستقلة ذاتياً جزءاً من الأجهزة السياسية للدولة. وهي تمارس السلطات المخولة لأجهزة الدولة المحلية بمقتضى المادة الخامسة من الفصل الثالث من الدستور بينما تمارس الاستقلال الذاتي في نفس الوقت وفقاً للدستور والقانون المتعلق بالاستقلال القومي الإقليمي وتشريعات أخرى.

١١- وتعمل الحكومة الشعبية في المناطق القومية المستقلة ذاتياً بمقتضى نظام تقع بموجبه المسؤولية على عاتق الرؤساء الاقليميين والمحافظين ورؤساء الأقاليم؛ ويكون المذكورون مسؤولين أمام المجالس الشعبية على مستويات كل منهم وأمام أجهزة الدولة العليا. وتعتبر الحكومة الشعبية في كل منطقة قومية مستقلة ذاتياً جهازاً تابعاً للدولة يخضع لإدارة مجلس الدولة. وينص القانون أيضاً على أنه يتعين أن يكون المسؤولون عن الهيئات الإدارية وغير الإدارية المختلفة في المناطق القومية المستقلة ذاتياً (رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة للمجالس الشعبية في المناطق المستقلة ذاتياً والمحافظات والأقليم، ورؤساء المناطق المستقلة ذاتياً والمحافظات ورؤساء الأقاليم، وما إلى ذلك) من المنتمين إلى القومية التي تمارس السلطة الإقليمية.

جيم- العقيدة الدينية

١٢- تضم الصين أتباع عدة أديان مختلفة، منها البوذية، والداوية، والإسلام، والكاثوليكية، والمسيحية. وتنتشر البوذية، والداوية، والإسلام إلى حد كبير. ونظراً لعدم وجود قيود إجرائية صارمة على اعتناق ديانة معينة أو التخلي عنها، فإنه يصعب تحديد عدد البوذيين والداووين في القطر؛ ويمارس الهوي والويغور، والكازاخيون، والتتار، والتادجيكيون، والأزوبكيون، والقيرغيزيون، والتونغزيانغ (تنغسيانغ)، والصالار، والباوان (البونان)، وغيرهم، الإسلام، ويتجاوز تعدادهم جميعاً ١٧ مليون نسمة؛ ويتراوح عدد الكاثوليكيين والمسيحيين في الصين بين ٣,٥ و٤,٥ مليون نسمة.

ثانياً- الهيكل السياسي

ألف- التاريخ السياسي

١٣- الصين، كأمة، من أقدم الأمم في العالم. وقد أسهمت القوميات المختلفة في القطر بجهودها المتضافرة في إقامة صرح تاريخ لامع ومجيد. وكانت الصين من أولى الأمم في العالم التي تملك اقتصاداً وثقافة متقدمين والتي تملك تاريخاً مكتوباً يرجع إلى نحو ٤ ٠٠٠ عام. واشترك أسلاف جميع الشعوب الصينية في الأزمنة القديمة في وضع أسس ثقافة خصبة ومتنوعة، وعاشوا معاً في مجتمع دام طويلاً وقام أساساً على العشيرة. وفي القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد كان المجتمع يقوم فعلاً على نظام الرقيق. وفي فترة الولايات المتحاربة، التي بدأت في عام ٤٧٥ قبل الميلاد، بدا المجتمع الاقطاعي في الظهور. وفي عام ١٩١١ بعد الميلاد، أطاحت إحدى الثورات بأسرة تشنغ ووضعت حداً لعهد الامبراطورية الاقطاعية الذي دام ٠٠٠ ٢ عام. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، أسس الشعب الصيني، بعد نضال طويل وشاق، جمهورية الصين الشعبية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت سلطة الدولة في أيدي الشعب الصيني مباشرة، فأصبح بذلك يملك مقاليد الأمور في القطر.

باء- نمط التنظيم السياسي

١٤- يعتمد دستور جمهورية الصين الشعبية على خلاصة التجارب التاريخية للشعب الصيني، وقد وُضع بعد استطلاع واسع النطاق لآراء الجماهير. وينظم الدستور معظم النقاط الأساسية المتعلقة بالمبادئ والمتصلة بشؤون الدولة والحياة في المجتمع، والنظام السياسي للدولة، والنظام الاقتصادي، ونمط التنظيم السياسي، وحقوق والتزامات المواطنين، وغير ذلك من مثل هذه المسائل الهامة. وصدر الدستور بناء على قرار من المجلس الوطني الشعبي، وتعلو القواعد التي ينص عليها الدستور على جميع القوانين واللوائح الأخرى وتعززها. ولقد اعتمد المجلس الوطني الشعبي الخامس الدستور الحالي في دورته الخامسة، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، ويحتوي على ديباجة وأربعة فصول، تشمل جميعها ١٣٨ مادة، تتناول المبادئ العامة، والحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، وهيكل الدولة، والعلم الوطني، والشعار الوطني، والعاصمة.

١٥- وبمقتضى الدستور، تنظم الأجهزة السياسية في جمهورية الصين الشعبية في شكل مجالس شعبية تعمل بناء على مبدأ التركيز الديمقراطي، الذي يقوم أساساً على فكرة أن جميع سلطات الدولة مملوكة للشعب بأكمله. ويتكون المجلس الوطني الشعبي من نواب تنتخبهم المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتياً والبلديات المحكومة حكماً مباشراً لمدة خمس سنوات.

١٦- ويشمل جهاز الدولة المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة، ورئاسة جمهورية الصين الشعبية، ومجلس الدولة، واللجنة العسكرية المركزية، والمحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، والمجالس الشعبية والحكومات

الشعبية على كافة المستويات المحلية، والأجهزة المستقلة ذاتياً، والمحاكم الشعبية والنيابات الشعبية في المناطق الوطنية المستقلة ذاتياً.

١٧- والمجلس الوطني الشعبي هو الهيئة العليا للدولة بأكملها التي يمارس الشعب من خلالها سلطات الدولة، ويملك ذلك المجلس سلطة إصدار القوانين واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل الهامة الأخرى المتصلة بحياة الدولة. وله سلطة انتخاب وعزل رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس المحكمة الشعبية العليا، والنائب العام للنيابة الشعبية العليا، كما يملك تعيين وعزل رئيس الوزراء ونوابه، ومستشاري الدولة، والوزراء ورؤساء اللجان، ومراقب عام الحسابات، والأمين العام لمجلس الدولة.

١٨- وتشمل الواجبات المحددة للمجلس الوطني الشعبي ما يلي: تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه؛ وإصدار التشريعات الوطنية الأخرى وتعديلها؛ وانتخاب كبار موظفي الدولة وتعيينهم وعزلهم؛ واتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة في الدولة؛ ومراقبة أنشطة الأجهزة الأخرى للدولة التي يقوم بإنشائها، وممارسة أي وظائف أخرى حسب الاقتضاء.

١٩- واللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي هي الجهاز الدائم لذلك المجلس وهي تملك حق ممارسة بعض سلطات الدولة وفقاً للدستور في الأوقات التي لا يكون فيها المجلس الوطني منعقداً. وتتألف اللجنة الدائمة من رئيس وعدد من نواب الرئيس وأمين عام وأعضاء آخرين ينتخبهم المجلس.

٢٠- وتشمل سلطات اللجنة الدائمة ما يلي: تفسير الدستور ومراقبة تنفيذه؛ وإصدار تشريعات في الحدود المنصوص عليها في الدستور؛ وتفسير القوانين؛ ودراسة القواعد الإدارية واللوائح المحلية والتأكد من اتفاقها مع الدستور والتشريعات الوطنية؛ واستعراض واعتماد التعديلات التي يجري إدخالها على الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مقترحات إدارة ميزانية الدولة؛ ومراقبة أنشطة أجهزة الدولة؛ وممارسة أي وظائف أخرى يقوم المجلس الوطني الشعبي بإسنادها إليها.

٢١- والرئاسة ركن أساسي في جهاز الدولة في جمهورية الصين الشعبية؛ وعملاً بالقرارات التي يصدرها المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة، يصدر الرئيس القوانين، ويعين رئيس الوزراء ونوابه، والوزراء ورؤساء اللجان التابعة لمجلس الدولة، ويعلن الحرب، ويعلن التعبئة العامة، ويصدق على المعاهدات والاتفاقات الهامة التي تعقد مع بلدان أخرى ويقوم بإلغائها.

٢٢- ومجلس الدولة (أو الحكومة المركزية الشعبية) هو الهيئة التنفيذية لأعلى جهاز لسلطة الدولة، والجهاز التنفيذي الأعلى في الدولة. وبمقتضى الدستور، يعتبر مجلس الدولة مسؤولاً أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة ويتعين عليه أن يقدم تقريراً عن أنشطته إليهما. ويتألف مجلس الدولة من رئيس الوزراء، وعدة نواب لرئيس الوزراء، وعدة مستشارين للدولة، والوزراء ورؤساء اللجان الحكومية، ومراقب عام الحسابات، والأمين العام، مع

تمتع رئيس الوزراء بالسلطة النهائية فيه. ويكون مجلس الدولة مسؤولاً أمام السلطة العليا لأجهزة الدولة ولكن لا يعتبر رئيس الوزراء مسؤولاً شخصياً عن أعماله. وتعتبر الحكومات الشعبية المحلية على كافة المستويات، الأجهزة التنفيذية للدولة تحت القيادة الموحدة لمجلس الدولة وتكون خاضعة له. ويجتمع المجلس في جلسات عامة وجلسات تنفيذية. وتضم الجلسات العامة جميع أعضاء المجلس. وبمقتضى القانون التنظيمي لمجلس الدولة، يتعين أن تتخذ القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس بعد مناقشتها في إحدى الجلسات التنفيذية أو العامة.

٢٣- وتشمل مسؤوليات مجلس الدولة ما يلي: وضع اللوائح وإصدارها؛ واتخاذ التدابير؛ وتقديم الاقتراحات إلى المجلس الوطني الشعبي أو لجنته الدائمة؛ وتوجيه أنشطة الوزارات واللجان الفرعية والهيئات المحلية على كافة المستويات والإشراف عليها؛ وتوجيه الأنشطة المتعلقة بالدفاع الوطني والشؤون المدنية والأنشطة الثقافية والتعليمية وإدارتها ومباشرة الشؤون الخارجية؛ وتعيين الموظفين الإداريين وعزلهم؛ والاضطلاع بأي مسؤوليات أخرى تسندها إليه السلطات العليا لأجهزة الدولة.

٢٤- ولكل وزارة من الوزارات التي تخضع لمجلس الدولة وزير واحد ونائبان إلى أربعة نواب للوزير. ولكل لجنة رئيس واحد ونائبان إلى أربعة نواب للرئيس، بالإضافة إلى عدد يتراوح بين خمسة وعشرة أعضاء. ويتعين على كل وزارة ولجنة أن تمارس القيادة والتنظيم والإدارة في حدود ولايتها ويجب أن تكون التعليمات والتوجيهات واللوائح التي تصدرها متفقة مع القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية التي يصدرها مجلس الدولة.

٢٥- واللجنة العسكرية المركزية هي أعلى هيئة توجيهية لقوات الدفاع الوطني، ورئيسها هو المسؤول النهائي عنها؛ وتعتبر اللجنة مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة.

٢٦- والمجالس الشعبية المحلية هي أجهزة السلطة على كافة المستويات في جميع أرجاء القطر؛ وهي تكفل الاحترام للدستور والقانون واللوائح الإدارية والامتثال لأحكامها في دائرة كل منها، وتمارس أي سلطة أخرى يقوم الدستور والقوانين بإسنادها إليها. وتعتبر الحكومات الشعبية على كافة المستويات الأداة التنفيذية المحلية للأجهزة الوطنية لسلطة الدولة وإدارتها؛ وتقوم في إطار الحدود المنصوص عليها في القانون بإدارة الشؤون الاقتصادية والتعليمية والعلمية والثقافية وغيرها من الشؤون الإدارية في إطار الدائرة المعنية.

٢٧- وتخضع الحكومات الشعبية على كافة المستويات للمجلس الشعبي على المستوى المقابل لها وتكون مسؤولة أمامه كما تكون مسؤولة أيضاً أمام الحكومة الشعبية التي تعلوها درجة؛ وتعتبر الحكومات الشعبية على كافة المستويات أجهزة إدارية للدولة تخضع للإدارة الموحدة لمجلس الدولة ويتعين عليها أن تمتثل لإدارته الموحدة.

٢٨- والمحاكم الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة. وبمقتضى الدستور وقانون تنظيم المحاكم الشعبية؛ أنشأت جمهورية الصين الشعبية المحكمة الشعبية العليا، والمحاكم الشعبية المحلية، والمحاكم الشعبية الخاصة. وتنقسم

المحاكم المحلية إلى محاكم جزئية وابتدائية واستئنافية. والمحاكم الخاصة محاكم تشكلها الدولة للنظر في قضايا معينة في مجالات محددة: المحاكم العسكرية، ومحاكم السكك الحديدية، والمحاكم البحرية، إلخ. وتتألف المحاكم الشعبية العادية والخاصة على كافة المستويات من رئيس ونائب للرئيس، وقاض لرئاسة الجلسات ونائب له، وعدد من القضاة، ولكل منها لجنة قضائية. وتضم المحاكم الشعبية دوائر جنائية واقتصادية ومدنية وإدارية. والمحكمة الشعبية العليا هي الجهاز القضائي الأعلى في الصين. وهي تشرف على الأنشطة القضائية للمحاكم الشعبية العادية والمحاكم الشعبية الخاصة على كافة المستويات المحلية. وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة وتقدم تقارير عن أنشطتها إليهما. وتعتبر المحاكم الشعبية المحلية على كافة المستويات مسؤولة أمام المجلس الشعبي المقابل لها ولجنته التنفيذية ويتعين عليها أن تقدم تقارير عن أنشطتها إليهما كما أنها تخضع أيضاً لإشراف المحاكم التي تعلوها درجة. وبمقتضى القانون، تتمتع المحاكم الشعبية بالاستقلال في عملها ولا تخضع لأي تدخل من الهيئات الإدارية أو الفئات الاجتماعية أو الأفراد. وتطبق المحاكم الشعبية المبدأ الذي يقضي بأن الحكم الذي يصدر من محكمة ثاني درجة هو الحكم النهائي.

٢٩- والنيابات الشعبية هي الهيئات الإشرافية القانونية للدولة وتعتبر جزءاً من الجهاز القضائي للدولة. وبمقتضى الدستور وقانون تنظيم النيابة الشعبية، أنشأت جمهورية الصين الشعبية النيابة الشعبية العليا، ونيابات شعبية محلية على كافة المستويات، ونيابة عسكرية وغيرها من النيابات الشعبية المتخصصة. وتنقسم النيابات الشعبية المحلية إلى نيابات رئيسية ونيابات فرعية للمقاطعات والمناطق المحكومة ذاتياً والبلديات التي تدار مباشرة؛ ونيابات شعبية للمحافظات المستقلة ذاتياً وبلديات المقاطعات؛ ونيابات شعبية جزئية للأقاليم والبلديات والأقاليم المستقلة ذاتياً والبلديات التي تدار مباشرة. وتشرف النيابة الشعبية العليا على أنشطة النيابات المحلية والخاصة كما تشرف النيابات الأعلى درجة على أنشطة النيابات الأدنى منها. وتعتبر النيابة الشعبية العليا مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة بينما تعتبر النيابات الشعبية المحلية مسؤولة أمام الهيئات القضائية الحكومية التي أنشأتها وأمام النيابات الأعلى منها درجة.

ثالثاً- النظام القانوني لحماية حقوق الإنسان

ألف- الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون حقوق الإنسان

٣٠- تشمل الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بحقوق الإنسان في الصين المحاكم الشعبية والنيابات الشعبية، فضلاً عن أجهزة الأمن العام، وإنفاذ القوانين، والأجهزة الإدارية، وأجهزة التحقيق التي تخضع لمجلس الدولة والحكومة المحلية.

٣١- وتتمثل واجبات المحاكم الشعبية في النظر في القضايا الجنائية والمدنية والإدارية والمنازعات الاقتصادية بصفة مستقلة، وفقاً للقانون، والقيام من خلال مثل هذه الدعاوى بمعاقبة المجرمين، والفصل في جميع المسائل التي

تكون محلاً للنزاع، وتدعيم احترام القوانين والنظام القانوني للدولة، وحماية النظام الاجتماعي، وضمان عدم الاعتداء على الممتلكات القانونية للمواطنين وحقوقهم الشخصية، والديمقراطية وغيرها من الحقوق.

٣٢- وتعمل المحاكم الشعبية الجزئية كمحاكم أول درجة في القضايا الجنائية والمدنية والاقتصادية والإدارية ما لم ينص القانون أو اللوائح على اختصاص محاكم شعبية أعلى درجة أو محاكم شعبية خاصة بذلك؛ وهي تنظر في المنازعات المدنية التي لا تحتاج إلى محاكمة رسمية وفي الدعاوى الجنائية البسيطة؛ كما أنها توجه أنشطة لجان التوفيق الشعبية.

٣٣- وتعمل المحاكم الشعبية الابتدائية كمحاكم أول درجة في القضايا التي ينص القانون بالتحديد على اختصاصها بها، وفي القضايا المحالة إليها من المحاكم الشعبية الجزئية؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بالقرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية الجزئية؛ كما أنها تنظر في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابات الشعبية بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام.

٣٤- وتعمل المحاكم الشعبية الاستئنافية كمحاكم أول درجة في القضايا التي ينص القانون على اختصاصها بها، وفي القضايا المحالة إليها من المحاكم الشعبية الأقل درجة؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بالقرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية الابتدائية؛ كما أنها تنظر في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابات الشعبية بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام.

٣٥- وتختص المحكمة الشعبية العليا بمقتضى القانون بالنظر في القضايا الجنائية الهامة ذات الطابع الوطني، وفي الدعاوى المدنية، والمنازعات الاقتصادية، والدعاوى الإدارية ذات الأهمية الوطنية، وفي الدعاوى التي ترى أنه يتعين عليها أن تنظرها بوصفها محكمة أول درجة؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بقرارات وأحكام المحاكم الشعبية الاستئنافية والخاصة؛ وتنظر أيضاً في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابة الشعبية العليا بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام. وللمحكمة العليا أيضاً الحق في أن تقوم للأغراض القضائية بتفسير النقاط القانونية المعينة التي تستخدمها المحاكم في إطار ممارستها لأنشطتها القضائية.

٣٦- وفيما يتعلق بالمحاكم الخاصة، فلقد أنشئت المحكمة العسكرية لتكون الجهاز القضائي لجيش التحرير الشعبي وللفصل في الجرائم العسكرية التي يرتكبها الأشخاص الذين يؤدون الخدمة وغيرها من القضايا الجنائية؛ وتعمل المحاكم البحرية كمحاكم أول درجة في القضايا البحرية وقضايا البحرية التجارية، بما في ذلك القضايا التي يشترك فيها مواطنون أجانب؛ وتفصل محاكم النقل بالسكك الحديدية في القضايا الجنائية التي تقع بالسكك الحديدية وفي المنازعات المتعلقة بانتهاك الحقوق المرتبطة بها. وتنظر في استئناف الأحكام التي تصدر من المحاكم البحرية المحاكم الاستئنافية التي تقع في نفس دوائر هذه المحاكم. وتنظر في استئناف الأحكام التي تصدر من محاكم النقل بالسكك الحديدية المحاكم الابتدائية للنقل بالسكك الحديدية.

٣٧- وبمقتضى قانون تنظيم النيابات الشعبية، تختص النيابات الشعبية بالواجبات التالية:

(أ) التحقيق في قضايا الخيانة والأنشطة الانفصالية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي تعرض وحدة الدولة من النواحي السياسية والقانونية والنظامية والحكومية للخطر؛

(ب) التحقيق في القضايا الجنائية التي ترد إليها مباشرة؛

(ج) فرز القضايا التي تقوم أجهزة الأمن العام بالتحقيق فيها واتخاذ قرار بشأنها إما بإلقاء القبض على المتهمين ومحاكمتهم أو بحفظ الدعوى؛ والإشراف على التحقيقات التي تباشرها أجهزة الأمن العام والتأكد من مشروعيتها وفعاليتها؛

(د) التحقيق في القضايا الجنائية ومباشرة إجراءات المحاكمة المتعلقة بها؛ والإشراف على أنشطة المحاكم الشعبية للتأكد من مشروعيتها وفعاليتها؛

(هـ) الإشراف على تنفيذ الأحكام والقرارات التي تصدر في القضايا الجنائية وعلى أنشطة سلطات السجون والاحتجاز والإصلاح عن طريق العمل للتأكد من مشروعيتها وفعاليتها.

٣٨- ووفقاً للقانون، تكفل النيابات الشعبية حق المواطنين في تقديم الشكاوى ضد موظفي الدولة الذين يخالفون القانون وتقوم بالتحقيق فيها وبتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بانتهاك الحقوق الشخصية والديمقراطية وغير ذلك من حقوق المواطنين.

٣٩- وأجهزة الأمن العام في الصين سلطات تابعة للدولة تقوم بحماية النظام الاجتماعي والأمن العام وتنتمي في إطار نظام السلطات الإدارية إلى أجهزة الدولة ولكنها تملك أيضاً بمقتضى القانون بعض السلطات القضائية؛ فهي تعتبر مسؤولة في حالة الدعاوى الجنائية عن التحري عن الوقائع، والقيام بعمليات القبض والتحقيق الابتدائي، واتخاذ التدابير القسرية مثل احتجاز الأشخاص. ويتعين أيضاً على أجهزة الأمن العام، إلى جانب أدائها لوظائفها القضائية بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية، أن تمتثل للوائح الشرطة الشعبية، واللوائح العقابية لإدارة الأمن، ولوائح النظام العام التي تصدرها وزارة الأمن العام، واللوائح والقواعد المحلية المختلفة المتعلقة بالأمن العام والتي تصدرها المجالس والحكومات الشعبية المحلية.

٤٠- ومثلما يقوم القانون بإسناد وظائف مختلفة للمحاكم الشعبية والنيابات الشعبية وأجهزة الأمن العام، فإنه يقوم، فيما يتعلق بمباشرة القضايا الجنائية، بتقسيم المسؤوليات والتعاون والعلاقات المتبادلة بينها طبقاً لمقتضيات القانون لأن كلا منها لا تستطيع ممارسة سلطاتها إلا في حدود المسؤوليات المحددة لها: فلا يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى. فتنص المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المسؤولية عن التحري والاحتجاز ومباشرة التحقيق

الابتدائي في المسائل الجنائية تقع على عاتق أجهزة الأمن العام. وتقع مسؤولية الإذن بالقبض والتحري (بما في ذلك التفتيش) وتوجيه الاتهام على عاتق النيابات الشعبية. وتقع مسؤولية المحاكمة على عاتق المحاكم الشعبية. وتوجد أحكام خاصة لضمان استقلال المحاكم وأجهزة النيابات في الدستور الصيني، وقانون تنظيم المحاكم الشعبية، وقانون تنظيم النيابات الشعبية.

٤١- والأجهزة القضائية جزء من الجهاز التنفيذي للدولة، حيث تخضع وزارة العدل والأجهزة القضائية وسلطات الإصلاح الجنائي على كافة مستويات الحكم المحلي لمجلس الدولة. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للأجهزة القضائية في تنفيذ العقوبات والإصلاح عن طريق الاحتجاز، والإشراف على إعادة التأهيل عن طريق العمل والتثقيف القانوني، والإشراف على المحامين والموثقين؛ وإدارة أنشطة لجان الوساطة الشعبية؛ والإشراف على كليات الحقوق التابعة للمعاهد السياسية والقانونية ومعاهد التعليم العالي وإدارتها؛ وتقديم توجيهات للجهود الدولية للمساعدة القضائية وإصدار منشورات ودوريات قضائية وقانونية.

٤٢- ولضمان المراقبة الإدارية الكاملة والمناسبة من حيث الوقت والفعالية، أنشأت الدولة نيابة خاصة مسؤولة عن مراقبة وفحص كيفية قيام الهيئات التابعة للدولة وموظفيها بتنفيذ قوانين الدولة لوائحها وقراراتها وأحكامها؛ وتتلقى هذه الهيئة الشكاوى والتقارير المتعلقة بالسلوك غير المشروع أو غير اللائق لسلطات الدولة وموظفيها وتنظر فيها؛ وتقوم وفقاً للقانون بتسجيل القضايا والتحقيق فيها وتقدم بناء على نتائج تحقيقاتها توصيات إلى الجهاز الإداري المختص أو توجّه إنذارات أو خطابات لوم أو أوامر بتنزيل الدرجة أو العزل أو غير ذلك من العقوبات المماثلة. ولا تماثل هذه الهيئة الدوائر الإدارية التي تنشئها المحاكم الشعبية بمقتضى قانون الدعاوى الإدارية. فوظيفة الدوائر الإدارية هي النظر في القضايا الإدارية، لا سيما في القضايا التي يرفعها الأفراد والهيئات الجماعية والتنظيمات الأخرى الذين يرون أن إحدى الهيئات التابعة للدولة أو أحد موظفيها قد انتهك بأعمال معينة حقوقهم ومصالحهم المشروعة.

باء - تدابير التعويض عن انتهاك الحقوق الفردية وأنظمة تعويض المجني عليهم وإعادة تأهيلهم

٤٣- في الصين، تتمتع الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين بحماية الدستور والقانون. وعموماً، هناك جانبان للحماية التي توفرها الدولة للحقوق والحريات الشخصية: الأول، يتكون من منع الاعتداء على الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين بالتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالتحريات والقبض والانتهاكات الأخرى للحقوق الشخصية؛ والثاني، يتكون من تمكين المواطنين قانونياً في حالة انتهاك حقوقهم الشخصية من تسجيل شكاوى أو تقديم تقارير أو رفع طعن.

٤٤- وتنص المادة ٤١ من الدستور على أن "للمواطنين الذين يصابون بخسائر نتيجة لقيام أي جهاز أو موظف من أجهزة الدولة أو موظفيها بانتهاك حقوقهم المدنية الحق في التعويض وفقاً للقانون"؛ وتنص المادتان ٢ و٦٧ من

قانون الدعاوى الإدارية على أنه يجوز بمقتضى هذا القانون للمواطنين أو الهيئات الجماعية أو التنظيمات الأخرى الذين يرون أن حقوقهم ومصالحهم المشروعة قد انتهكت نتيجة لأعمال معينة قام بها أحد الأجهزة الإدارية أو أحد موظفيها رفع الدعاوى إلى المحاكم الشعبية كما يجوز لهم أيضاً المطالبة بالتعويض. وتنص المادة ٦٨ من نفس القانون على أن "يعتبر الجهاز الإداري للدولة أو الموظف التابع له الذي يتسبب عمداً أو نتيجة خطأ جسيم في الإضرار بأحد المواطنين مسؤولاً عن تعويض هذا الضرر، وتسدد تكاليف هذا التعويض من موارد الحكومة المحلية. ويجوز للحكومات الشعبية على كافة المستويات أن تطالب الهيئة الإدارية المسؤولة بسداد جزء من تكاليف التعويض أو كلها.

٤٥- كذلك، تنص المادتان ٥٣ و٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمجني عليه الذي يلحقه ضرر نتيجة للعمل الإجرامي الذي يرتكبه المتهم، الحق في الادعاء مدنياً أثناء النظر في الدعوى الجنائية. وعند الاقتضاء، يجوز للمحكمة الشعبية أن تضع الأختام على ممتلكات المتهم أو أن تصادرها. ويتعين النظر في الدعوى المدنية والدعوى الجنائية معاً. ويجوز إذا كان سيتسبب النظر في الدعويين معاً في تأخير المحاكمة الجنائية تأخيراً مفرطاً فقط أن تبدأ المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية وأن تنظر بعد ذلك في الدعوى المدنية وفقاً لنفس الإجراءات. وفي حالة رفض الالتزام بسداد التعويض، يتيح القانون للمدعي اللجوء إلى المحاكم الشعبية للالزام بالتنفيذ.

٤٦- ويتضمن القانون الصيني أحكاماً أيضاً بشأن جبر الضرر الأدبي كما في حالة المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي تنص على أنه "إذا كانت الجريمة تافهة بحيث لا تستوجب توقيع عقوبة جنائية، فإنه يجوز التنازل عن العقاب، ولكن يجوز وفقاً لظروف الدعوى توجيه توبيخ للمتهم أو تكليفه بتوقيع بيان يفيد توبته، أو بالاعتذار، أو بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، أو بدفع تعويض عن الضرر، أو بتوقيع جزاء إداري عليه من جانب الإدارة المختصة". وتحتوي اللوائح العقابية لإدارة الأمن على حكم مماثل فيما يتعلق بالتعويض الأدبي. ويكون مثل هذا التعويض للخسارة التي تلحق بالطرف المضرور وليس بمثابة عقاب للمتهم. ويتوقف مقدار التعويض على ظروف كل حالة.

٤٧- وتبني الأجهزة القضائية والإدارية التابعة للدولة التعويض المستحق للمجني عليهم حالياً على مبدأ الإصلاح الكامل والمنصف. ولا توجد نصوص محددة في القانون فيما يتعلق بمقدار التعويض أو أسلوبه: فالأجهزة القضائية هي التي تحددهما وفقاً لطبيعة كل حالة على حدة. وإذا لم يتلق المجني عليه أي تعويض أو كان التعويض المدفوع غير كاف، فإنه يجوز للمحاكم أن تطبق تدابير قسرية وفقاً للقانون. وتقوم السلطة التشريعية الصينية حالياً بتعزيز مبدأ استخدام التعويض عن طريق الإسراع في صياغة قانون التعويض. وإلى حين صدور هذا القانون، من الجدير بالذكر أنه يجوز بناء على حكم إداري أو قضائي أن تقوم السلطات الإدارية بالتفاوض بشأن دفع بعض التكاليف مثل نفقات العلاج أو ما يفوت من الكسب أو نفقة المأكل، أو أن تأمر بها، كما يمكن رفع دعوى مدنية بها مع الدعوى الجنائية لكي تتمكن المحكمة من الحكم بدفع تعويض.

جيم - كيفية قيام الدستور والقوانين الأخرى بحماية الحقوق المختلفة المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان

٤٨- احترمت الصين واعترفت دائماً بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عموماً وتؤيدها كما أنها تؤدي من جانبها دوراً بناءً في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بصياغة الصكوك القانونية لحقوق الإنسان واعتمادها. ومنذ عام ١٩٨٠، وقّعت الصين على سلسلة من الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان أو صدقت عليها أو انضمت إليها، منها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل.

٤٩- وتمتع جميع الحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان بحماية دستور الصين وبعض القوانين المنفصلة. فمثلاً، ينص دستور الصين على أن جميع المواطنين سواء أمام القانون (المادة ٣٣)؛ وعلى عدم جواز انتهاك الحرية الشخصية للمواطنين (المادة ٣٧)؛ وعلى عدم جواز انتهاك حرمة مساكنهم (المادة ٣٩)؛ وعلى حماية الدولة لحقهم في امتلاك الدخل والمدخرات والمساكن وغيرها من الممتلكات القانونية التي يحصلون عليها بطريقة مشروعة (المادة ١٣)؛ وعلى عدم جواز الاعتداء على الكرامة الشخصية للمواطنين (المادة ٣٨)؛ وعلى حرية المواطنين في التعبير، والنشر، والتجمع، وتكوين الجمعيات، وتنظيم المسيرات والمظاهرات (المادة ٣٥)؛ وعلى حريتهم في العقيدة الدينية (المادة ٣٦)؛ وعلى واجبهم في تلقي التعليم وكذلك حقهم في ذلك (المادة ٤٦)؛ وعلى حقهم في تقديم الشكاوى وتوجيه الاتهامات ضد أجهزة الدولة وموظفيها، وعلى الحصول على تعويض (المادة ٤١)؛ وعلى حق جميع القوميات في استخدام لغتها وطريقة كتابتها وتطويرهما.

٥٠- وتحتوي قوانين ولوائح معينة أخرى مثل قانون الزواج، والمبادئ العامة للقانون المدني، والقانون الوطني للاستقلال الذاتي الإقليمي، وقانون التجمعات والمسيرات والمظاهرات، وقانون الدعاوى المدنية، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الدعاوى الإدارية، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون حماية البيئة على أحكام محددة تحمي حقوق المواطنين الصينيين.

دال - كيفية التوفيق بين صكوك حقوق الإنسان والنظام القانوني للدولة

٥١- للتوفيق بين الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الداخلي ولكي تصبح هذه الاتفاقات جزءاً من النظام القانوني الداخلي، يتعين، بمقتضى الفقرة ١٤ من المادة ٦٧ من الدستور، لانضمام الصين إلى أي اتفاق دولي لحقوق الإنسان أن توافق اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي على ذلك. وبمجرد موافقته عليه، يصبح الاتفاق ملزماً

بمقتضى القانون الصيني ويتعين على الصين أن تحترم الالتزامات المترتبة عليه: فلا يلزم اتخاذ أي إجراء قانوني خاص لتحويله إلى قانون داخلي.

٥٢- ولكن هل يمكن أن ينشأ عن أي اتفاقية دولية تنازع مع القانون الداخلي؟ يمكن القول ببساطة إنه عندما تبرم الصين معاهدة دولية أو تصبح طرفاً فيها، فإنها تولي عناية فائقة لمسألة الاتساق بين المعاهدة والقانون الداخلي ولا يمكن أن ينشأ أي تنازع من حيث المبدأ. وفي حالة وجود تعارض بين إحدى المعاهدات الدولية والقانون الداخلي بشأن أي حكم معين، تكون للمعاهدة الأولوية ما لم تكن الصين قد قدمت تحفظاً لدى التصديق عليها أو الانضمام إليها. ويرد هذا بوضوح في عدة أحكام تشريعية. أما فيما يتعلق بالعقاب، ففي حالة عدم وجود حكم خاص في الصك الدولي لحقوق الإنسان، فإنه يتعين الرجوع إلى القانون الداخلي الذي يتفق من حيث الغرض مع هذا الصك للاسترشاد به في كيفية المحافظة على فحوى الصك.

هاء - هل يجوز التمسك بصكوك حقوق الإنسان أمام المحاكم والأجهزة الإدارية وهل يجوز لهذه الجهات تطبيقها مباشرة أم يتعين تحويلها إلى قوانين أو لوائح داخلية قبل جواز تطبيقها من جانب السلطات المختصة؟

٥٣- في الصين، يرتب أي اتفاق دولي لحقوق الإنسان، بعد موافقة السلطة التشريعية عليه، التزامات يتعين على الصين أن تمتثل لها. وتطبق السلطتان القضائية والتنفيذية وجميع المؤسسات العامة المعنية عندئذ الاتفاق في نطاق اختصاص كل منها. وفيما يتعلق بالتحديد بمسألة العقوبات التي لا ينص الاتفاق على أحكام بشأنها، فإنه يتعين إنفاذ الأغلبية الساحقة من المعاهدات بالرجوع إلى القوانين الداخلية التي تتفق معها من حيث الغرض. وفي حالة وجود تعارض بين القانون الداخلي والاتفاق الدولي لحقوق الإنسان الذي قامت الصين بالتصديق عليه أو بالانضمام إليه، تكون للاتفاق الدولي الأولوية ما لم تكن الصين قد أبدت تحفظاً بشأنها.

واو - هل هناك أي هيئة أو جهاز تابع للدولة مسؤول عن الإشراف على إعمال حقوق الإنسان؟

٥٤- يتفق الإشراف على تطبيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الصين مع الإشراف على تطبيق القانون الداخلي. ويشمل نظام الإشراف القانوني في الصين الإشراف الذي تقوم به الأجهزة التابعة لسلطات الدولة، والهيئات الإدارية، والأجهزة القضائية، والجماهير.

٥٥- ويعني الإشراف الذي تقوم به الأجهزة التابعة لسلطات الدولة، الإشراف الذي يقوم به المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة على تطبيق أحكام الدستور والقوانين: وتكفل المجالس الشعبية على كافة المستويات واللجان الدائمة للمجالس الشعبية على مستوى المقاطعات فما فوقها، احترام الدستور والقوانين واللوائح الإدارية والقرارات

المحلية في الدوائر الإدارية المتعلقة بكل منها. وهناك جانبان للإشراف على أسلوب تطبيق الدستور والقوانين: الأول يستوجب التحقق من مدى اتفاق كل قانون، ولائحة إدارية، وقرار وقاعدة محلية مع نص الدستور وروحه؛ والثاني يستوجب التحقق مما إذا كانت الإجراءات التي تتخذها أجهزة الدولة أو أي مؤسسة عامة أو أي مواطن تنطوي على مخالفة للدستور. ويملك المجلس الوطني الشعبي سلطة تعديل أو إلغاء أي قانون أو لائحة تنطوي على مخالفة للدستور، بما في ذلك القرارات غير المناسبة التي تتخذها اللجنة الدائمة؛ وتملك اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي سلطة إلغاء اللوائح والقرارات والأحكام الإدارية التي تتعارض مع الدستور أو القوانين، واللوائح والقرارات المحلية التي تصدرها الأجهزة التي تباشر سلطات الدولة في المقاطعات والأقاليم المستقلة ذاتياً والبلديات التي تدار مباشرة التي تتعارض مع الدستور أو القوانين أو اللوائح الإدارية. وتملك المجالس الشعبية المحلية ولجانها الدائمة على المستوى الإقليمي فما فوقه سلطة إلغاء القرارات والأحكام غير المناسبة التي تصدرها الحكومات الشعبية على ذات المستوى والقرارات غير المناسبة التي تصدرها المجالس الشعبية على المستويات الأدنى.

٥٦- ويعني الإشراف الذي تباشره الهيئات الإدارية أن الأجهزة الإدارية ذات المستوى الأعلى درجة تشرف على الأجهزة الإدارية ذات المستويات الأدنى درجة، وأن الأجهزة الإدارية تشرف على أعمال وحدات العمل الصناعية والتجارية والمواطنين لضمان امتثالهم للقوانين واللوائح الإدارية واحترامهم لها.

٥٧- وفي عام ١٩٨٦، أصدر المجلس الوطني الشعبي السادس في دورته الثامنة عشرة قراراً بإنشاء نيابات للإشراف على الأسلوب الذي تنفذ به أجهزة الدولة وموظفيها القوانين واللوائح والقرارات والأحكام، ولتلقي التقارير والشكاوى المتعلقة بهيئات الدولة وموظفيها الذين يقومون بمخالفة القوانين أو الإخلال بقواعد الانضباط، وتسجيل الدعاوى والتحقيق فيها وفقاً للقانون وتقديم توصيات وفقاً للنتائج التي يسفر عنها التحقيق إلى الهيئات الإدارية المختصة أو إصدار إنذارات أو خطابات لوم مكتوبة أو أوامر بتنزيل الدرجة أو بالفصل أو بغير ذلك من مثل هذه العقوبات.

٥٨- وفي إطار الإشراف القضائي، تراقب المحكمة الشعبية العليا القرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم الشعبية الأدنى درجة التي تكون قد حازت فعلاً قوة الشيء المحكوم به، وتراقب المحاكم الشعبية الاستئنافية القرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم الشعبية الأدنى منها والتي تكون قد حازت فعلاً قوة الشيء المحكوم به. وإذا تبين لهذه المحاكم أن هناك خطأ في الوقائع أو القانون، فإنه يكون من حقها أن تعيد النظر في الدعوى أو أن تأمر المحكمة الأدنى درجة بإعادة النظر فيها. وإذا تبين لرئيس إحدى المحاكم الشعبية أن هناك خطأ في قرار أو حكم صدر من محكمته وأصبح نافذاً فعلاً، فإنه يتعين عليه أن يحيل الموضوع إلى اللجنة القضائية لاتخاذ إجراء في هذا الشأن. وتراقب المحاكم الشعبية الاستئنافية الأنشطة القضائية للمحاكم الشعبية الأدنى درجة.

٥٩- والنيابات الشعبية هيئات إشرافية قانونية خاصة تشمل وظائفها المحددة الإشراف على التحقيقات والمحاكمات والسجون، وإساءة استعمال موظفي الدولة لسلطاتهم جنائياً، والإشراف على القضايا المدنية والدعاوى الإدارية. وتراقب النيابات الشعبية تطبيق القوانين عن طريق ممارسة ما لها من سلطات النيابة. ولا تباشر النيابات

الشعبية وظيفتها الرقابية بالإشراف على كيفية إنفاذ جميع القوانين ولكن، وفقاً للقوانين نفسها، بممارسة سلطات النيابة في حدود معينة. فتشرف النيابات الشعبية على كل مستوى على الأجهزة التابعة للدولة وموظفيها ولكنها غير مطالبة بمباشرة التحقيق وتحديد المسؤوليات إلا عند وقوع مخالفات جسيمة للقانون. أما في حالة حدوث مخالفات عادية للسياسات المرسومة أو للانضباط، فإن الهيئات الإشرافية هي التي تتدخل.

٦٠- والمقصود بالإشراف الجماهيري هو الاشتراك المكثف والتلقائي وبأشكال مختلفة لجماهير الشعب في مراقبة إنفاذ القوانين من جانب موظفي الدولة. وقد يتخذ هذا الإشراف الأشكال التالية:

- إشراف التنظيمات العامة: تشرف المؤتمرات الاستشارية السياسية الشعبية على ممارسة شؤون الدولة والامتثال للدستور والقوانين عن طريق المشاورات والمناقشات والنقد والمقترحات؛

- إشراف الرأي العام: تكشف جماهير الشعب، عن طريق الصحف والإذاعة ووسائط الإعلام الأخرى، عن أي نوع من السلوك غير المشروع أو غير الانضباطي، وتساند الجهاز القضائي وتشرف على قيامه بالمعاقبة على الجرائم وفقاً للقانون؛

- إشراف الجماهير: المقصود بذلك هو الاشتراك المباشر للجماهير في الإشراف النظامي، بما في ذلك إصدار القوانين وتطبيقها وتنفيذها. وتقدم الدولة فرصاً وضمانات عديدة لذلك مثل إقامة مراكز الاستقبال ومكاتب البريد والخطوط الهاتفية.

رابعاً - نشر صكوك حقوق الإنسان

٦١- تنشر الحكومة الصينية وتوزع على نطاق واسع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعترف بها الصين أو التي تنضم إليها لزيادة إلمام الجماهير والهيئات المعنية بالحقوق التي تدعو إليها.

٦٢- ووفقاً للإجراءات النظامية، يتعين على الإدارات الحكومية ذات الصلة أن تقوم بدراسة ومناقشة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي يراد تصديق الصين عليها أو انضمامها إليها وأن تحال بعد ذلك إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي للموافقة عليها؛ وبمجرد التصديق، تقوم الحكومة بنشر هذه الصكوك في جميع أرجاء القطر وتبدأ الإدارات المعنية في تنفيذها.

٦٣- وتُنشر صكوك حقوق الإنسان أساساً عن طريق الأخبار اليومية، والتلفزيون ونشرات الأخبار المذاعة، والصحافة، وغيرها. وقد تعقد الهيئات الحكومية أو التنظيمات الشعبية اجتماعات وتطبع وتوزع مواد بشأن موضوع معين أو تنظم حملات تستغرق يوماً واحداً في كافة المدن أو في جميع أرجاء القطر، أو تحرر تقارير، أو تنظم جولات للمحاضرات أو معارض للصور الفوتوغرافية أو حفلات فنية، أو ما إلى ذلك لنشر رسالتها. وتنشر

المعلومات المتعلقة بحقوق الشباب والمسنين والمعوقين عن طريق البرامج الدراسية المتعلقة بالنظم القانونية والتي تقدم في المدارس الابتدائية والثانوية كما أنها تنشر في حالة المسنين والمعوقين في الشوارع والمساكن التي يعيشون فيها لتوعيتهم بحقوقهم؛ وتستخدم الاختبارات ومجموعات الوثائق مثل المجموعة المعنونة "استعراض مواد الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الجريمة والمواضيع المتصلة بها" لنشر المعلومات المتعلقة بمثل هذه الحقوق بين موظفي الدولة، لا سيما بين موظفي الأمن العام، والنيابات، والمحاكم، والقضاة.

٦٤- وأنشأت مؤسسات عامة للبحوث ومعاهد تعليمية عالية كثيرة في السنوات الأخيرة كليات لحقوق الإنسان فيها لإجراء بحوث متخصصة بشأن حقوق الإنسان وتقوم هذه المؤسسات والمعاهد كثيراً بتنظيم حلقات دراسية محلية أو قومية.

٦٥- وتميل أنشطة النشر والدعاية المذكورة، عند عقدها في المناطق التي تقيم فيها أقليات قومية، إلى استخدام لغات القوميات المعنية كما تستخدم لغات الأقليات المحلية أيضاً في البرامج التلفزيونية التي تبث والمنشورات التي توزع في هذه المناطق.

٦٦- وتستخدم الحكومة أيضاً الدعاية التي تهدف إلى تعزيز معرفة الجماهير بوجه عام بالنظم القانونية، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لتعزيز توعية الجماهير بها. وفي عام ١٩٨٥، أصدرت الحكومة قراراً يدعو إلى تنظيم حملة في جميع أرجاء القطر تستغرق خمس سنوات لتوسيع نطاق المعلومات القانونية العامة للشعب. ووفقاً للإحصائيات، بلغ في عام ١٩٨٨ عدد الأشخاص الذين تلقوا قدراً من التعليم القانوني العام ٥٢٠ مليون نسمة من بين ٧٥٠ مليوناً يخضعون للقانون العام. وأصدرت الحكومة، لتدعيم ثمار الحملة الخمسية وتوسيع نطاقها، قراراً آخر ستواصل بمقتضاه اعتباراً من عام ١٩٩١، ولفترة خمس سنوات أيضاً، تنظيم أنواع كثيرة من الأنشطة الدعائية والتعليمية للنظم القانونية.

٦٧- ووزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية هي المسؤولة عن تقديم التقارير، امتثالاً للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، إلى الهيئات الخاصة المنشأة بمقتضى تلك المعاهدات. وتجمع وزارة الخارجية المواد والمعلومات اللازمة للتقارير من وكالات الأنباء المحلية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية. وما يرد في التقارير لا يكون عادة موضعاً للمناقشات العامة ولكن التقارير تصبح متاحة للجماهير بمجرد استكمالها.

الجزء الثاني

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

أولاً - الأرض والسكان

٦٨- معلومات إحصائية أساسية، استخدمت فيها أحدث الأرقام المتوفرة:

(أ) السكان بحسب الجنس

الجنس	منتصف ١٩٨٧ (بالملايين)	منتصف ١٩٩٢ (بالملايين)	منتصف ١٩٩٨ (بالملايين)
الذكور	٢,٩	٢,٩	٣,٤
الإناث	٢,٧	٢,٩	٣.٣
المجموع	٥,٦	٥,٨	٦,٧

(ب) السكان بحسب العمر والجنس

العمر	الجنس	النسبة المئوية من مجموع السكان		
		منتصف ١٩٨٧	منتصف ١٩٩٢	منتصف ١٩٩٨
تحت الخامسة عشرة	ذكور	١١,٧	١٠,٦	٩,٠
	إناث	١٠,٨	٩.٩	٨,٤
من ١٥ إلى ٦٤ سنة	ذكور	٣٦,٣	٣٦,٢	٣٦,٥
	إناث	٣٣,٢	٣٤,٢	٣٥,٦
٦٥ سنة وما فوق	ذكور	٣,٤	٤,٠	٤,٨
	إناث	٤,٥	٥,٠	٥,٧
جميع الفئات العمرية	ذكور	٥١,٤	٥٠,٣	٥٠,٤
	إناث	٤٨,٦	٤٩,٢	٤٩,٦

(ج) المستوى التعليمي (بالنسبة للبالغين ١٥ عاماً من العمر فما فوق)

المستوى التعليمي	الجنس	النسبة المئوية		
		١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦
روضات أطفال	ذكور	٣,٦	٣,٦	٢,٥
	إناث	١٠,٥	٩,١	٧,٠
ابتدائي	ذكور	١٥,٨	١٣,٢	١١,٢
	إناث	١٣,٥	١٢,٠	١١,٤
ثانوي وما فوق	ذكور	٣١,٨	٣٣,٨	٣٥,٨
	إناث	٢٤,٨	٢٨,٢	٣٢,١

(د) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٨٨,٤%: (١٩٨٤) ٩٠,٥%: (١٩٩٦)

(هـ) النسبة المئوية من السكان (باستثناء البكم) البالغة أعمارهم خمس سنوات فما فوق بحسب اللغـــــة/ اللهجة المعتادة

اللغة/اللهجة المعتادة	النسبة المئوية	
	١٩٩١	١٩٩٦
كانتونيه	٨٨,٧	٨٨,٧
بوتونغا	١.١	١.١
غير ذلك من اللهجات الصينية	٧,٠	٥,٨
الانكليزية	٢.٢	٣,١
غيرها	١,٠	١,٣
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(و) المعدلات الخام للولادات والوفيات

	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
معدل الولادات الخام (لكل ٠٠٠ ١ نسمة)	١٢,٦	١٢,٣	٩,١
معدل الوفيات الخام (لكل ٠٠٠ ١ نسمة)	٤,٨	٥,٣	٤,٩

(ز) متوسط العمر المأمول عند الولادة (عدد السنوات)

الجنس	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
ذكور	٧٤,٢	٧٤,٨	٧٦,٨
إناث	٧٩,٧	٨٠,٧	٨٢,٢

(ح) معدل وفيات الرضع (لكل ٠٠٠ ١ مولود حي)

١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
٧,٤	٤,٨	٣,٩

(ط) معدل وفيات الأمومة (عدد الوفيات لكل ٠٠٠ ١٠٠ من مجموع الولادات)

١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
٤,٣	٥.٥	١,٦

(ي) معدل الخصوبة

	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
المعدل العام للخصوبة	٤٧,٩	٤٦,٣	٣٣,٥
(لكل ٠٠٠ ١ أنثى ما بين ١٥-٤٩ عاماً من العمر) باستثناء الأجنبيات العاملات في المنازل			

(ك) النسبة المئوية من أرباب الأسر المعيشية حسب الجنس

الجنس	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦
ذكور	٧٣,٠	٧٤,٣	٧٢,٨
إناث	٢٧,٠	٢٥,٧	٢٧,٢

(ل) معدل البطالة

(متوسط التقديرات المتحصل عليها من "مسوحات الأسر المعيشية العامة" الفصلية عن السنة ذات الصلة)

١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
١,٧	٢.٠	٢.٢

(م) نسبة التضخم

'١' الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب

السنة	معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب
١٩٩٠	١٠,٢
١٩٩١	١١,٦
١٩٩٢	٩,٦
١٩٩٣	٨.٨
١٩٩٤	٨.٨
١٩٩٥	٩,١
١٩٩٦	٦,٣
١٩٩٧	٥,٨

ملاحظة: تم وضع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب على أساس أنماط إنفاق زهاء ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والتي كان وسطي إنفاقها الشهري يتراوح بين ٠٠٠ ٤ دولار من دولارات هونغ كونغ و٩٩٩ ٥٩ دولاراً في الفترة الأساسية من تشـــرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وهذا يوازي تقريباً نطاق نفقات شهرية يـــتراوح بين ٦٠٠ ٤ و٢٠٠ ٦٩ من دولارات هونغ كونغ بأسعار عام ١٩٩٧.

'٢' أطر الأسعار الضمنية للناتج المحلي الاجمالي*

الأطر	(١٠٠=١٩٩٠)	معدل التغيّر السنوي (%)
١٩٩٠	١٠٠,٠	٧,٥
١٩٩١	١٠٩,٢	٩,٢
١٩٩٢	١١٩,٨	٩,٧
١٩٩٣	١٣٠,٠	٨,٥
١٩٩٤	١٣٩,٠	٦,٩
١٩٩٥	١٤٢,٥	٢,٥
١٩٩٦	١٥٠,٢	٥,٤
١٩٩٧	١٥٩,٠	٥,٩

(ن) الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧*

السنة	بأسعار السوق الحالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	بأسعار السوق الثابتة (١٩٩٠) (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٩٩٠	٧٤ ٧٩١	٧٤ ٧٩١
١٩٩١	٨٦ ٠٢٧	٧٨ ٧٥٦
١٩٩٢	١٠٠ ٦٧٦	٨٤ ٠١٣
١٩٩٣	١١٦ ٠١١	٨٩ ٢٢٢
١٩٩٤	١٣٠ ٨٠٨	٩٤ ١٣٩
١٩٩٥	١٣٩ ٢٣٨	٩٧ ٧٠٣
١٩٩٦	١٥٤ ١٧١	١٠٢ ٦٢٢
١٩٩٧	١٧١ ٤٠٦	١٠٧ ٧٩٦

(س) الدخل للفرد الواحد

(الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد ١٩٩٠-١٩٩٧)*

السنة	بأسعار السوق الحالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	بأسعار السوق الثابتة (١٩٩٠) (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٩٩٠	١٣ ١١١	١٣ ١١١
١٩٩١	١٤ ٩٥٦	١٣ ٦٩٢
١٩٩٢	١٧ ٣٥٧	١٤ ٤٨٤
١٩٩٣	١٩ ٦٦٠	١٥ ١٢٠
١٩٩٤	٢١ ٦٧٤	١٥ ٥٩٨
١٩٩٥	٢٢ ٦١٨	١٥ ٨٧١
١٩٩٦	٢٤ ٤٢٩	١٦ ٢٦١
١٩٩٧	٢٦ ٣٦٢	١٦ ٥٧٩

(ع) الدين الخارجي: لا تحصل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على أية قروض خارجية

---

* تشير أرقام الناتج المحلي الاجمالي إلى التقديرات الصادرة في آذار/مارس ١٩٩٨.

ثانياً – الهيكل السياسي العام

ألف – الوثيقة الدستورية

٦٩- وفقاً لأحكام المادة ٣١ والفقرة الفرعية ١٣ من المادة ٦٢ من دستور جمهورية الصين الشعبية، إضافة إلى مقررات المجلس الوطني الشعبي المعتمدة إبان الدورة الثالثة للمجلس الوطني الشعبي الوطني السابع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠، تم إنشاء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من جمهورية الصين الشعبية في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. كما دخل القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من جمهورية الصين الشعبية حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ أيضاً. وبموجب مبدأ "بلد واحد – ونظامان"، فإن النظام والسياسات الاشتراكية لا تطبق في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ويبقى النظام الرأسمالي السابق وطريقة الحياة دون تغيير لفترة ٥٠ عاماً.

٧٠- وبغية تحقيق مبدأ "بلد واحد –ونظامان" على الوجه الكامل ينص القانون الأساسي على إطار عريض للعلاقة بين السلطات المركزية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الفصل الثاني)، والحقوق والواجبات الأساسية لسكان هونغ كونغ (الفصل الثالث)، والهيكل السياسي (الفصل الرابع)، والنظم الاقتصادية والمالية والاجتماعية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الفصلان الخامس والسادس)، وإدارة شؤونها الخارجية (الفصل السابع)، إضافة إلى تفسير وتعديل القانون الأساسي (الفصل الثامن).

٧١- وينص القانون الأساسي بين أمور أخرى على ما يلي:

(أ) تتمتع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بقدر كبير من الاستقلال الذاتي فيما عدا شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وتمارس التشريع التنفيذي والسلطة القضائية المستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار الأحكام القضائية النهائية. وتناط سلطة إصدار الأحكام القضائية النهائية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بمحكمة الاستئناف النهائي القائمة في المنطقة؛

(ب) تتألف السلطات التنفيذية والتشريعية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من السكان الدائمين لهونغ كونغ؛

(ج) تبقى القوانين التي كانت سارية في هونغ كونغ فيما مضى، مثل القانون العام، وقواعد العدالة، والقوانين الوضعية، والتشريعات الملحقة والقانون العرفي نافذة المفعول، باستثناء ما يخلّ منها بالقانون الأساسي، رهناً بأي تعديل تجريه السلطة التشريعية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛

(د) لا تنطبق القوانين الوطنية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة فيما عدا تلك المدرجة في المرفق الثالث بالقانون الأساسي وتطبق القوانين المدرجة في المرفق المذكور على الصعيد المحلي عن طريق إصدار أو

تشريع القوانين من قبل "المنطقة". وللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي أن تضيف إلى، أو تحذف من، قائمة القوانين الواردة في المرفق الثالث ما تراه مناسباً بعد التشاور مع لجنة القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وحكومتها؛

(هـ) تخول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سلطة تسيير شؤونها الخارجية بنفسها. ويجوز لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أن تضطلع لوحدها، مستخدمة في ذلك اسم "هونغ كونغ، الصين" بإقامة وتطوير العلاقات وإبرام وتنفيذ الاتفاقات مع الدول والأقاليم الأجنبية والمنظمات الدولية ذات الصلة في المجالات المناسبة، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية وميادين الشحن والاتصالات والسياحة والثقافة والرياضة؛

(و) تبقى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ميناء حراً مفتوحاً، وأراض جمركية منفصلة ومركزاً مالياً دولياً. ويبقى تدفق رأس المال حراً غير مقيد. وتصدر منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وتدير عملتها الخاصة بها؛

(ز) ترسم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سياساتها الخاصة بها فيما يتعلق بتنمية التعليم والعلم والثقافة والرياضة والعمل والخدمات الاجتماعية، ويتمتع سكان هونغ كونغ بحرية المعتقد الديني؛

(ح) يتمتع سكان هونغ كونغ بمجموعة واسعة من الحريات والحقوق ويتم تناول هذا الموضوع بالمزيد من التفصيل في البند الذي يحمل عنوان "الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان"، و

(ط) تبقى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقات منظمة العمل الدولية المطبقة في هونغ كونغ سارية المفعول.

باء - نظام الحكم

الهيكل العام

٧٢- يضطلع بالسلطة التنفيذية الرئيسية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة رئيس "المنطقة". ويساعده مجلس تنفيذي في رسم السياسات. ويشكل المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة السلطة التشريعية في "المنطقة" - حيث يسن التشريعات، ويراقب النفقات العامة ويثير المسائل المتصلة بعمل الحكومة. وينص القانون الأساسي وكذلك "القرار الخاص بطريقة تشكيل أول حكومة وأول مجلس تشريعي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة" الذي اعتمد في الدورة الثالثة للمجلس الوطني الشعبي السابع في ٤ نيسان/أبريل على طريقة تشكيل المجلس التشريعي. وينص القانون أيضاً على طريقة تشكيل منظمات الدوائر، بما في ذلك المجالس البلدية ومجالس الدوائر.

الرئيس التنفيذي

٧٣- ينص القانون الأساسي على أن يتم اختيار الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عن طريق الانتخابات أو المشاورات التي تجرى محلياً وعلى أن يتم تعيينه من قبل الحكومة الشعبية المركزية. وسيتم تحديد طريقة اختيار الرئيس التنفيذي في ضوء الأوضاع الفعلية السائدة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وطبقاً لمبدأ التقدم التدريجي المنظم.

٧٤- وتم اختيار أول رئيس تنفيذي وفقاً "للقرار الخاص بطريقة تشكيل أول حكومة وأول مجلس تشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة" الصادر عن المجلس الوطني الشعبي. وقد تم تشكيل لجنة انتقاء لتقديم توصية بمرشح إلى الحكومة الشعبية المركزية لتعيينه. وتتألف لجنة الانتقاء من ٤٠٠ عضو من مختلف قطاعات المجتمع. وسيتم انتخاب الرئيس التنفيذي في المستقبل من جانب لجنة انتخاب تضم ٨٠٠ عضو.

٧٥- وينص المرفق الأول بالقانون الأساسي على أنه يجوز إدخال تعديلات على طريقة اختيار الرئيس التنفيذي فيما يخص فترات شغله للوظيفة اللاحقة لعام ٢٠٠٧ بتأييد أغلبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس التشريعي وموافقة الرئيس التنفيذي. وينبغي إبلاغ أية تعديلات من هذا القبيل إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي لإقرارها. وتنص المادة ٤٥ من القانون الأساسي على أن الهدف النهائي هو اختيار رئيس تنفيذي بالاقتراع العام بعد تسميته من قبل لجان تسمية تضم تمثيلاً واسع النطاق وفقاً للإجراءات الديمقراطية.

المجلس التنفيذي

٧٦- يتم تعيين أعضاء المجلس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من قبل الرئيس التنفيذي من بين كبار مسؤولي السلطات التنفيذية، وأعضاء المجلس التشريعي والشخصيات العامة. ويعود أمر البت في تعيينهم أو عزلهم إلى الرئيس التنفيذي. ولا يوجد نص على تحديد عدد هؤلاء الأعضاء المعينين الإجمالي. وهناك في الوقت الحاضر ١٤ عضواً.

٧٧- ويجتمع المجلس عادة مرة واحدة في الأسبوع، برئاسة الرئيس التنفيذي. وتقتضي المادة ٥٦ من القانون الأساسي على إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي قبل اتخاذ أية قرارات هامة في مجال السياسة العامة وتقديم مشاريع قوانين إلى المجلس التشريعي. ويدلي الأعضاء بمشورتهم على أساس فردي، لكنه يتم عرض الاستنتاجات التي يتوصل إليها المجلس باعتبارها قرارات جماعية.

المجلس التشريعي

٧٨- تنص المادة ٦٨ من القانون الأساسي على أن يتم تشكيل المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عن طريق الانتخاب. ويتم تحديد طريقة تشكيله في ضوء الأوضاع السائدة في المنطقة الإدارية الخاصة ووفقاً لمبدأ التقدم التدريجي والمنظم. وتكوين المجلس التشريعي في أول ثلاث فترات من ولايته هو التالي:

الأعضاء	الفترة الأولى ١٩٩٨-٢٠٠٠ (سنتان)	الفترة الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (٤ سنوات)	الفترة الثالثة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (٤ سنوات)
المنتخبون من قبل الدوائر الجغرافية بالاقتراع المباشر	٢٠	٢٤	٣٠
المنتخبون من قبل الدوائر الانتخابية	٣٠	٣٠	٣٠
المنتخبون من جانب لجنة الانتخاب	١٠	٦	-
المجموع	٦٠	٦٠	٦٠

٧٩- وينص المرفق الثاني بالقانون الأساسي أيضاً على أنه يجوز إجراء تعديلات على طريقة تشكيل المجلس التشريعي بعد عام ٢٠٠٧ بتأييد غالبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس وموافقة الرئيس التنفيذي. وينبغي إبلاغ أية تعديلات من هذا القبيل إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي لإدراجها في سجلاتها. ووفقاً للمادة ٦٨ من القانون الأساسي، فإن الهدف النهائي من ذلك هو انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي عن طريق التصويت العام.

٨٠- ووفقاً للمادة ٧٣ من القانون الأساسي فإن سلطات ووظائف المجلس التشريعي تضم إنفاذ أو تعديل أو إلغاء القوانين طبقاً لأحكام القانون الأساسي والإجراءات القانونية، ودراسة الميزانيات التي تقدمها الحكومة وإقرارها، والموافقة على الضرائب والنفقات العامة، وتلقي ومناقشة بيانات السياسة العامة للرئيس التنفيذي، وإثارة المسائل المتعلقة بعمل الحكومة، ومناقشة أية قضية تخص المصلحة العامة، وإقرار تعيين قضاة محكمة الاستئناف النهائي وكبير قضاة المحكمة العليا وعزلهم، وتلقي الشكاوى من سكان هونغ كونغ والبت فيها. كما يتمتع المجلس بسلطة توجيه التهم إلى الرئيس التنفيذي ومحاكمته في ظل ظروف معينة محددة.

مجالس البلديات

٨١- تضم مجالس البلديات مجلس الحضر والمجلس الإقليمي. وتعمل هاتان الهيئتان على المستوى الإقليمي وتوفران "الخدمات البلدية" في الحواضر والأراضي الجديدة على التوالي. وتشمل هذه الخدمات الحفاظ على نظافة البيئة وسلامتها، وحماية الصحة العامة، وتوفير المرافق والبرامج للرياضة، والاستجمام والثقافة والترفيه. ويعتبر المجلسان هيئتين قانونيتين ويتمتعان بالاستقلال الذاتي المالي.

مجالس الدوائر

٨٢- تعتبر مجالس الدوائر هيئات قانونية أنشئت لتشكّل محفلاً للمشاورات والمشاركة من قبل الجمهور على مستوى الدوائر. وتلعب دوراً استشارياً يضطلع بمسؤولية كبيرة عن إدارة شؤون الدوائر والمراكز الاجتماعية. وتناقش مجموعة واسعة من المسائل التي تمس رفاه السكان في دوائرهم وتوصي بالتعيينات في مختلف الهيئات المحلية. كما أنها تتسلم أموالاً عامة بغية الاضطلاع بأنشطة ثقافية وترفيهية لصالح المجتمعات المحلية ولأشغال تحسين البيئة الأضيق نطاقاً.

المجلس التشريعي المؤقت والمجالس البلدية المؤقتة ومجالس الدوائر المؤقتة

٨٣- لم يعد المجلس التشريعي السابق لهونغ كونغ الذي تأسس في ظل الحكم البريطاني قائماً اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بعد أن انتهى مفعول الصكوك الدستورية التي كانت قائمة عندئذ عندما استأنفت جمهورية الصين الشعبية ممارسة السيادة على هونغ كونغ. وكانت اللجنة التحضيرية، لدى الإعداد لإعادة تأسيس منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة قررت في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٦ إنشاء المجلس التشريعي المؤقت لأداء مهام محددة يساعد على استمرار عمل الحكومة قبل أن يتم إجراء الانتخابات لتشكيل أول مجلس تشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

٨٤- وتألف المجلس التشريعي المؤقت من ٦٠ عضواً انتخبتهم لجنة الانتقاء لأول حكومة لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكانت مهام المجلس الرئيسية سن القوانين التي كانت تعتبر أساسية لعمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الاعتيادي، وتعديل وإلغاء القوانين حيثما دعت إلى ذلك الضرورة، وفقاً للقانون الأساسي، ودراسة وإقرار الميزانيات التي تقدمها الحكومة، وإقرار الضرائب والنفقات العامة، وتلقي ومناقشة بيانات السياسة العامة الصادرة عن الرئيس التنفيذي، وإقرار تعيين قضاة محكمة الاستئناف النهائي وكبير القضاة في المحكمة العليا. وقد انتهت فترة ولاية أعضاء المجلس في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٨٥- وتم حل مجالس البلديات ومجالس الدوائر السابقة التي تأسست تحت الحكم البريطاني في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. واستعداداً لإقامة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة كانت اللجنة التحضيرية قد قررت في ١ شباط/فبراير

١٩٩٧ وجوب إنشاء هيئات دوائر مؤقتة تضم مجلس الحضر المؤقت، والمجلس الريفي المؤقت ومجالس الدوائر المؤقتة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ من قبل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة قبل أن يمكن إجراء الانتخابات لتشكيل أول هيئات للدوائر في الإقليم. وقد تم تعيين أعضاء هذه الهيئات المؤقتة من جانب الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وتنتهي فترة عملهم في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٨٦- ويضم كل من مجلس الحضر المؤقت والمجلس الريفي المؤقت ٥٠ عضواً. ويشمل الأعضاء جميع الأعضاء المنتخبين في مجلس الحضر والمجلس الريفي السابقين. وبالإضافة إلى ذلك تم تعيين تسعة أعضاء جدد في مجلس الحضر المؤقت و١١ عضواً جديداً في المجلس الريفي المؤقت. أما مجالس الدوائر المؤقتة البالغ عددها ١٨ مجلساً فتضم ما مجموعه ٤٦٨ عضواً بما في ذلك جميع الأعضاء المنتخبين في مجالس الدوائر السابقة و٩٥ عضواً جديداً. وتعكف الحكومة الآن على إجراء استعراض للمجالس البلدية ومجالس الدوائر بغية البت فيما إذا كان الهيكل الحالي للمؤسسات التمثيلية المحلية قادراً على الاستمرار أو لا بغية ضمان تقديم الخدمات على نحو كفؤ وسريع لمجتمعنا المتطور باطراد.

هيكل الإدارة

٨٧- الرئيس التنفيذي هو رئيس حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وفي حالة عجز الرئيس التنفيذي عن الاضطلاع بواجباته لفترة قصيرة من الزمن، يضطلع بهذه الواجبات لفترة مؤقتة رئيس وزراء الإدارة، أو وزير المالية أو وزير العدل بهذا الترتيب.

٨٨- وقد أنشئت ضمن حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مصلحة الإدارة ومصلحة المالية ومصلحة العدل ومختلف المكاتب والشعب واللجان. ويوجد حالياً ١٣ مكتباً للسياسة العامة ومكتبان مرجعيان يهتمان بالشؤون المالية والخدمة المدنية على التوالي. وتشكل مجموع هذه المكاتب التي يرأس كل منها أمين، مجتمعة، أمانة الحكومة.

٨٩- وفيما عدا استثناءات معينة، يتحمل رؤساء المصالح الحكومية المسؤولية أمام أمناء المكاتب عن إدارة مصالحهم وتنفيذ سياسة الحكومة المقررة على نحو يتسم بالكفاءة. أما الاستثناءات فهي اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد ولجنة مراجعة الحسابات، اللتان تعمل كل منهما بصورة مستقلة وتعد مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي.

النظام القضائي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

٩٠- يرتكز النظام القضائي بصورة وطيدة على حكم القانون وعلى سلطة قضائية تتمتع بالاستقلال عن كلا الهيئتين التشريعية والتنفيذية الحكوميتين.

٩١- وتنص المادة ١٩ من القانون الأساسي على منح منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سلطات قضائية مستقلة، بما فيها سلطة إصدار الأحكام النهائية. وتمارس محاكم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ولاية قضائية على جميع الدعاوى في المنطقة، وتبقى القيود التي يفرضها على ولايتها القضائية النظام القانوني والمبادئ التي كانت سارية المفعول في هونغ كونغ فيما مضى.

٩٢- وتضم المحاكم القضائية محكمة الاستئناف النهائي، والمحكمة العليا (التي تضم محكمة الاستئناف ومحكمة البداية)، والمحكمة المحلية، ومحكمة الصلح، ومحكمة الأراضي ومحكمة العمل ومحكمة المطالبات الصغيرة ومحكمة المواد البذيئة ومحكمة قاضي الوفيات. وتنظر المحاكم وتفصل في جميع المحاكمات الجنائية والنزاعات المدنية، سواء حصلت بين أفراد أو بين أفراد وبين حكومة الإقليم.

٩٣- وتنص المادة ٨٢ من القانون الأساسي على أن سلطة إصدار الأحكام النهائية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هي من حق محكمة الاستئناف العليا في الإقليم، والتي يجوز لها، عند الاقتضاء، دعوة قضاة من اختصاصات أخرى في القانون العام للانضمام إلى محكمة الاستئناف العليا. وبمقتضى المادة ٨٣، ينص القانون على هيكل وسلطات ووظائف محاكم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على جميع المستويات.

٩٤- ويتعين أن يتأهل جميع القضاة والمسؤولين القضائيين كممارسين قانونيين في هونغ كونغ أو في ولاية قانونية عامة وأن يتمتعوا بخبرات مهنية واسعة. وتنص المادة ٨٨ من القانون الأساسي على "تعيين قضاة المحاكم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من قبل الرئيس التنفيذي بناء على توصية لجنة مستقلة تتألف من القضاة المحليين ومن أشخاص يمارسون المحاماة وأشخاص بارزين من قطاعات أخرى".

٩٥- ويضمن للقضاة أمنهم الوظيفي. حيث تنص المادة ٨٩ على أنه "لا يجوز عزل أي قاض في أي محكمة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلا عند عجزه عن الاضطلاع بواجباته أو إساءة التصرف والسلوك، وذلك من قبل الرئيس التنفيذي بناء على توصية من محكمة يعينها كبير قضاة محكمة الاستئناف العليا وتضم ثلاثة قضاة محليين على الأقل. ولا يجوز إجراء تحرّيات بحق كبير قضاة محكمة الاستئناف العليا في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلا لعجزه عن الاضطلاع بواجباته، أو لاساءة التصرف والسلوك، وذلك من قبل محكمة يعينها الرئيس التنفيذي وتتألف من خمسة قضاة محليين على الأقل ويجوز أن يعزله الرئيس التنفيذي بناء على توصية من المحكمة وطبقاً للإجراءات التي ينص عليها هذا القانون".

ثالثاً – الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

حكم القانون

٩٦- إن القاعدة الأساسية لحماية حقوق الإنسان هي حكم القانون الذي تسهر على صيانته سلطة قضائية مستقلة (انظر الفقرات ٩٠-٩٥ أعلاه) أما المبادئ التي يقوم عليها حكم القانون فهي ما يلي:

(أ) **سيادة القانون:** لا يجوز إيقاع العقاب بأي فرد أو توقيع العقوبة القانونية على شخصه أو فرض عقوبة مالية عليه إلا عند ارتكاب مخالفة للقانون يتم إثباتها أمام المحاكم المستقلة. وعندما يتمتع بموجب القانون اي مسؤول أو سلطة باستنساب اتخاذ قرار فينبغي أن تتم ممارسة هذا الاستنساب بصورة قانونية ومنصفة ومعقولة، وإذا لم يحصل ذلك يكون القرار قابلاً للطعن فيه طعناً قانونياً أمام المحاكم. ويضمن القانون الأساسي حق سكان هونغ كونغ بالشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية أمام المحاكم ضد تصرفات السلطات التنفيذية وموظفيها؛

(ب) **المساواة أمام القانون:** تنص المادة ٢٥ من القانون الأساسي على تساوي جميع سكان هونغ كونغ أمام القانون. وتنص المادة ٢٢ على وجوب تقيد جميع المكاتب التي تنشئها في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وزارات الحكومة المركزية الشعبية، أو من قبل المقاطعات، أو المناطق المستقلة ذاتياً أو البلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية وتقيّد موظفي هذه المكاتب بقوانين "المنطقة". وتنص المادة ١٤ على تقيد أعضاء الحامية، إضافة إلى تقيدهم بالقوانين الوطنية لجمهورية الصين الشعبية، بقوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وتنص المادة ٣٥ أيضاً على حق سكان هونغ كونغ بالشروع في اتخاذ إجراءات قانونية أمام المحاكم ضد أية أعمال تقوم بها السلطات التنفيذية أو موظفوها. ولا يجوز اعتبار أي سلطة أو مسؤول أو فرد فوق القانون. ويتساوى جميع الأشخاص بغض النظر عن العرق أو الرتبة أو الآراء السياسة أو الدين أو الجنس أمام القانون ويخضعون لنفس القانون. وتوفر للأفراد ولحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سبل الانتصاف نفسها أمام المحاكم لإعمال الحقوق القانونية أو الدفاع عن تصرف ما. وقد احتج بعض المعلقين بالقول إن مبدأ المساواة أمام القانون قد تعرض للخطر بإدخال تعديل حديث العهد على تفسير وتفسير تشريع المواد العامة (الفصل ١ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة). وكان التعديل قيد البحث هو استبدال الإشارة إلى "التاج" بـ "الدولة" في الفرع ٦٦ من التشريع. إذ إنه قبل ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ كان يستخدم الفرع ٦٦ للنص على أنه ما من تشريع ملزم "للتاج" ما لم يبين صراحة، أو يتضمن بالضرورة، أن "التاج" ملزم به. وبعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ توجب تعديل الإشارة إلى "التاج" في الفرع ٦٦. وأدخل التعديل على الفرع ٦٦ من الفصل ١ لمجرد الحفاظ على جوهر القانون قبل ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ والإشارة إلى تغير السيادة.

ضمانات حقوق الإنسان في القانون الأساسي

٩٧- أصبح بالإمكان الآن اللجوء إلى حجج قانونية واتخاذ إجراءات قانونية استناداً إلى مبدأ التناسق والتساوق مع القانون الأساسي. والواقع أنه سبق اختبار تطبيق القانون الأساسي في عدة دعاوى أمام المحاكم.

٩٨- وتنص المادة ٤ من القانون الأساسي على أن تضمن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة حقوق وحريات سكان المنطقة والأشخاص الآخرين في الإقليم وفقاً لأحكام القانون. ويضمن القانون الأساسي مجموعة واسعة من الحريات والحقوق، بما فيها:

(أ) المساواة أمام القانون؛

(ب) حرية التعبير، والصحافة والنشر؛ وحرية الانضمام إلى النقابات، والتجمع، والمسيرات والمظاهرات؛ والحق والحرية في تشكيل نقابات العمال والانضمام إليها وفي الاضراب؛

(ج) حرية الفرد؛ والحرية من التعذيب، ومن التوقيف أو الاحتجاز أو الحبس التعسفي أو غير القانوني؛ والحرية من التفتيش التعسفي أو غير القانوني للفرد؛ والحق في مقاومة الحرمان من الحياة التعسفي أو القانوني؛

(د) الحرية من التفتيش التعسفي أو غير القانوني، أو اقتحام بيت الفرد أو الأبنية الأخرى؛

(هـ) حرية الاتصال وسريته؛

(و) حرية التنقل ضمن أراضي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وحرية الهجرة إلى البلدان والأقاليم الأخرى وحرية السفر ودخول "المنطقة" أو مغادرتها؛

(ز) حرية الضمير؛ وحرية المعتقد الديني وحرية الوعظ والقيام بالأنشطة الدينية والمشاركة فيها علناً؛

(ح) حرية اختيار المهنة؛

(ط) حرية القيام بالبحوث الأكاديمية، والابداع الأدبي والفني وغير ذلك من الأنشطة الثقافية؛

(ي) الحق في المشورة السرية والوصول إلى المحاكم واختيار المحامين من أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة والتمثيل أمام المحاكم في الوقت المناسب وسبل الانتصاف القضائية والحق في الشروع باتخاذ إجراءات قانونية أمام المحاكم ضد افعال السلطات التنفيذية وموظفيها؛

(ك) الحق في الرفاه الاجتماعي طبقاً للقانون؛

(ل) الحرية في الزواج والحق في تربية الأسرة بحرّية.

٩٩- ويتمتع الأشخاص في هونغ كونغ، من غير سكان هونغ كونغ، بالحقوق والحريات الممنوحة لسكان هونغ كونغ التي ينص عليها الفصل الثالث من القانون الأساسي، وبالإضافة إلى ذلك يتمتع السكان الدائمون لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بحقوق التصويت والترشيح للانتخابات وفقاً للقانون.

أثر صكوك حقوق الإنسان الأخرى في قانون منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

١٠٠- إن المادة ٣٩ من القانون الأساسي - والإعلان المشترك - يضمنان بقاء أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطبقين في هونغ كونغ حيز التنفيذ. ولا تخضع الحقوق والحريات التي يتمتع بها سكان هونغ كونغ لأية قيود خلاف تلك التي يقتضيها القانون. على أن لا تخّل هذه القيود بأحكام العهدين.

١٠١- وعلى وجه العموم، وكما هو معتاد في نظم القوانين العامة، فإن المعاهدات التي تنطبق على هونغ كونغ (بما فيها معاهدات حقوق الإنسان) لا تتمتع هي ذاتها بقوة القانون في النظام القانوني المحلي لهونغ كونغ. ولا يجوز الاستشهاد بها مباشرة أمام المحاكم باعتبارها مصدراً من مصادر حقوق الأفراد. غير أن المحاكم تفسر اينما كان ذلك ممكناً التشريعات المحلية بوسيلة تكفل تجنب التضارب مع هذه الالتزامات الدولية. والطريقة المعتادة في إعمال الالتزامات التعاهدية في إطار القانون المحلي (عندما تتطلب هذه الالتزامات إجراء بعض التغيير في القوانين أو الممارسات القائمة) هي سنّ تشريعات جديدة محددة*. وعندما يسفر ذلك عن إيجاد أو تحديد حقوق قانونية بعينها وحيث يتم الحرمان من هذه الحقوق أو التدخل فيها (أو يوجد تهديد بمثل ذلك)، تتاح سبل الانتصاف أمام المحاكم عن طريق الإجراءات العادية للدعاوى المدنية، أو قد ينص القانون على عقوبات جنائية بهذا الصدد.

قانون شرعة الحقوق

١٠٢- سن قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ (الفصل ٣٨٣ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) في حزيران/يونيه ١٩٩١ على وجه التحديد من أجل تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في القانون المحلي المطبق في هونغ كونغ. ويتم تحقيق ذلك بوضع شرعة حقوق مفصلة، تكاد شروطها تكون متماثلة مع تلك المستخدمة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

---

* والمثال على ذلك هو قانون الجنايات (التعذيب) (الفصل ١٢٧ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) الذي سن لتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

اعتماد القوانين: أثرها على قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ

١٠٣- تنص المادة ١٦٠ من القانون الأساسي على أن القوانين التي كانت سارية في هونغ كونغ فيما سبق تعتمد كقوانين "للمنطقة" باستثناء تلك التي تعلن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي مخالفتها للقانون الأساسي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، اعتبرت اللجنة الدائمة أن ثلاثة بنود من قانون شرعة الحقوق (تتصل بتفسير وتطبيق القانون*) تتجاوز على القوانين الأخرى، بما في ذلك القانون الأساسي وبالتالي فإنها تخالف القانون الأساسي ولا يمكن اعتمادها.

١٠٤- ولم يترتب على عدم اعتماد هذه البنود أي أثر على حماية حقوق الإنسان في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة نظراً لوجود الضمان الدستوري في المادة ٣٩ من القانون الأساسي. ولم يطرأ أي تغيير على جوانب الحماية الجوهرية الواردة في الجزء الثاني من القانون (والتي تكاد تكون مماثلة لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وكذلك الأمر بالنسبة إلى سبل الانتصاف المنصوص عليها بموجب البند ٦ بخصوص مخالفة هذا القانون والأثر الملزم للحكومة وكافة السلطات الرسمية بمقتضى البند ٧.

---

* البنود الثلاثة هي:

(أ) البند ٢(٣): "يتم إيلاء الاعتبار في تفسير وتطبيق هذا القانون إلى أن الغرض منه هو إفساح المجال لإدراج أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المطبق في هونغ كونغ والمسائل اللاحقة والمرتبطة به في قانون هونغ كونغ".

(ب) البند ٣: "الأثر على التشريعات الموجودة مسبقاً -

(١) تخضع جميع التشريعات الموجودة مسبقاً والتي تسمح بتأويل يتمشى مع هذا القانون إلى مثل هذا التأويل.

(٢) تلغى إلى الحد الذي يوجد فيه تضارب جميع التشريعات الموجودة مسبقاً التي لا تفسح المجال لتأويل يتمشى مع هذا القانون".

(ج) البند ٤: "تفسير التشريعات اللاحقة - جميع التشريعات التي يتم سنها في أو بعد تاريخ البدء تخضع إلى الحد الذي تسمح به بمثل هذا التأويل، إلى تأويل يكون متسقاً مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حسبما تنطبق على هونغ كونغ".

المعونة القانونية

١٠٥ – تقدم المعونة القانونية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بصورة رئيسية من جانب دائـــرة المعونـــة القانونية وإدارة المحامين في الخدمة.

١٠٦ – وتزود إدارة المعونة القانونية الأشخاص المؤهلين بالتمثيل القانوني في كل من الدعاوى المدنية والجنائية. ويتعين على مقدمي الطلبات إقناع مديري المعونة القانونية بتأهلهم من الناحية المالية (التحقيق الرسمي في الدخـل) وتبرير الإجراء القانوني (اختبار الجدارة). أما في القضايا الجنائية، فيعود أمر البت في تقديم المعونـــة القانونيـــة لطالبيها الذين يفشلون في اختبار التحقيق في الدخل إلى مديري المعونة القانونية إذا اقتنع المدير بأن ذلك في مصلحة العدالة. وإضافة إلى ذلك فإن منح المعونة القانونية في حالات جرائم القتل أو الخيانة أو اقتحام الخصوصية عـــن طريق العنف، إلى الأشخاص من أجل الدفاع أو الاستئناف فيعتبر الزاميا طالما استطاعوا النجاح في اختبار التحقيق في الدخل.

دائرة المحامين في الخدمة

١٠٧– تقوم على إدارة دائرة المحامين في الخدمة وتوجيهها الجمعية القانونية ونقابة المحامين في هونغ كونـــغ. وهي تكمل الخدمات التي تقدمها دائرة المعونة القانونية وتتألف مما يلي:

(أ) مخطط المحامين في الخدمة الذي يوفر التمثيل القانوني للمتهمين (الأحداث والبالغين) الذين توجـه إليهم تهم في محاكم الصلح ولا يستطيعون تحمل نفقات المحامين الخاصين. ويخضع مقدمو الطلبات لاختبار تحقيـق في الدخل بسيط واختبار جدارة – استناداً إلى مبدأ (مصلحة العدالة) – طبقاً للمادة ١٤ من العهد الدولي الخـــاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١١ من شرعة الحقوق؛

(ب) ويزود مخطط المشورة القانونية أفراد الجمهور بالمشورة القانونية المجانية عن طريـــق مواعيـــد افرادية؛

(ج) ويوفر "مخطط القانون عن بعد" معلومات مسجلة على شريط تتعلق بالجوانب القانونية للمشـــاكل اليومية.

مكتب أمين المظالم

١٠٨ – يعتبر منصب أمين المظالم – الذي كان يعرف فيما سبق بمفوض الشكاوى الإدارية – سلطة مستقلة، تـــم إنشاؤه بموجب التشريع الخاص بأمين المظالم (الذي كان يعرف فيما مضى بقانون مفوض الشـــكاوى الإداريـــة).

ويضطلع أمين المظالم بإجراء التحقيقات وتقديم التقارير عن المظالم الناشئة عن سوء الإدارة. ويشمل "سوء الإدارة" أمورا مثل القرارات والتصرفات والتوصيات أو جوانب الإغفال الإدارية غير المتسمة بالكفاءة أو السيئة أو غير الصحيحة. ويجوز لأفراد الجمهور تقديم الشكوى مباشرة إلى أمين المظالم. ويجوز له أيضا الشروع في إجراء التحقيقات بخياره هو ويجوز له نشر تقارير التحقيق التي تعتبر موضع اهتمام عام. وبالإضافة إلى ذلك فقد أنيطت بأمين المظالم سلطة التحقيق في الشكاوى المتصلة بعدم الامتثال للقانون الإداري بشأن الحق في الحصول على المعلومات*.

١٠٩ - وبغية تمكين أمين المظالم من الاضطلاع بوظائفه على نحو فعال فقد منح صلاحية تعيين موظفيه التابعين له بغية تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقه. ويجوز رهناً بأحكام قانون أمين المظالم الحصول على أية معلومات أو وثائق من أي شخص يراه مناسباً، ويجوز له استدعاء أي شخص لتقديم معلومات ذات صلة بتحقيقاته ودخول أية أبنية للمنظمات التابعة لولايته القضائية لإجراء التحقيقات فيها. وهو يملك السبل الكافية أيضا التي يستطيع بفضلها ضمان إتباع توصياته وتنفيذها.

١١٠- ويتمتع أمين المظالم بسلطة تقديم تقرير، بعد إجراء التحقيقات في شكوى من الشكاوى، بآرائه وأسبابه مشفوعة ببيان عن أي سبيل انتصاف وتوصية يعتبرها ضرورية، إلى رئيس الهيئة ذات الصلة. ويجوز لأمين المظالم إذا وجد أنه تم ارتكاب مخالفة أو ظلم خطير تقديم تقرير إلى الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وينص القانون على وجوب تقديم هذا التقرير إلى المجلس التشريعي.

١١١- وفيما عدا استثناءين اثنين يتمتع أمين المظالم بسلطة قانونية على جميع دوائر الحكومة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والهيئات القانونية الرئيسية والاستثناءان هما الشرطة واللجنة المستقلة لمحاربة الفساد. حيث تعالج الشكاوى ضد هذه الدوائر هيئات منفصلة مكرسة لهذا الغرض (انظر الفقرتين ١١٢ و١١٣ أدناه).

<u>الشكاوى والتحقيقات</u>

١١٢- يحقق مكتب الشكاوى المقدمة ضد الشرطة بجميع الشكاوى المتعلقة بتصرف وسلوك أفراد قوى الشرطة. ويتولى المجلس المستقل المعني بالشكاوى ضد الشرطة رصد واستعراض تحقيقات مكتب الشكاوى ضد الشرطة. والمجلس هيئة مستقلة تتألف من أعضاء غير رسميين يعينهم الرئيس التنفيذي من ضمن مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع.

---

* تمتد سلطات أمين المظالم فيما يتعلق بقانون الحق في الحصول على المعلومات لتشمل الشرطة واللجنة المستقلة لمحاربة الفساد إضافة إلى جميع الدوائر الأخرى.

١١٣- وترصد اللجنة الفرعية الشكاوى التابعة للجنة المستقلة لمحاربة الفساد - التي أنشئت في عام ١٩٧٧ - وتستعرض طريقة تناول اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد الشكاوى المقدمة ضد هذه اللجنة. ومن ثم فإن هذه اللجنة الفرعية مستقلة يعينها الرئيس التنفيذي. وتتألف بصورة رئيسية من أعضاء المجلسين التنفيذي والتشريعي وممثل عن أمين المظالم. وتتاح للأشخاص الذين يقدمون شكاوى ضد اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد أو مسؤوليها سبل الوصول المباشرة إلى اللجنة الفرعية إضافة إلى اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد نفسها. وتقوم بالتحقيق في هذه الشكاوى وحدة خاصة تابعة لدائرة عمليات اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد. وعندما تستكمل هذه الوحدة تحقيقاتها في شكوى من الشكاوى، تقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى اللجنة الفرعية للنظر فيها.

١١٤- وتعمل دوائر الخدمات المنظمة الأخرى بموجب مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة لدى معالجة الشكاوى. وعلى سبيل المثال تضم دائرة الخدمات الاصلاحية التي تدير السجون في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وحدة تحقيق في الشكاوى لإدارة النظام الداخلي للانتصاف من المظالم الخاص بالموظفين والسجناء. ويحق لموظفي دائرة الخدمات الاصلاحية وللسجناء تقديم الشكاوى بصورة مباشرة إلى أمين المظالم أيضا. وتعتبر قنوات معالجة الشكاوى القائمة فعالة بالنظر إلى عدد وطبيعة الشكاوى التي تتم معالجتها.

١١٥- وتطبق دائرة الهجرة الإجراءات الخاصة بالشكاوى التي تنص عليها الأوامر الثابتة لخدمة الهجرة التي يضعها مدير الهجرة بموجب سلطة تشريع خدمة الهجرة. ويمكن تقديم الشكاوى بشأن إساءة استعمال السلطة أو إساءة المعاملة من قبل أفراد هذه الخدمة إلى مدير الهجرة ويجري التحقيق فيها على الفور وفقاً للإجراءات التي تنص عليها الأوامر الثابتة. وبغية ضمان تناول جميع الشكاوى على النحو الصحيح، تقوم فرقة عاملة لاستعراض الشكاوى بدراسة نتائج التحقيقات، وتجري استعراضات لها وتوصي بأعمال متابعتها. وتتاح للأشخاص الذين يعتبرون أنهم عوملوا معاملة غير مناسبة أو أن قضاياهم قد أسيء تناولها سبل الوصول إلى أمين المظالم، وإذا ما توفرت الأدلة اللازمة على أن أحد أفراد خدمات الهجرة قد ارتكب جريمة جنائية، فإن خدمات الهجرة تقدم تقريراً حول هذا الموضوع على الفور إلى الشرطة لإجراء المزيد من التحقيق فيها. وتخضع الإجراءات التأديبية ضد موظفي خدمات الهجرة أيضا لقانون خدمات الهجرة وللأوامر الثابتة المتصلة بخدمات الهجرة. وبمقتضى البند ٨ من تشريع خدمات الهجرة، فإن ممارسة السلطة على نحو غير قانوني أو غير ضروري تسفر عن خسارة أو إصابة لأي شخص تعتبر جرماً يخضع للتأديب.

رابعاً- الإعلام والإعلان

<u>تعزيز الالمام العام بمعاهدات حقوق الإنسان</u>

١١٦- يتحمل مكتب الشؤون الداخلية التابع لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة المسؤولية عن تعزيز الالمام العام بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان المطبقة في "المنطقة". وعقب سن قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ في عام ١٩٩١ أنشأت اللجنة المعنية بتعزيز التربية المدنية التابعة لمكتب

الشؤون الداخلية لجنة فرعية معنية بتعليم حقوق الإنسان لتعزيز الفهم العام للقانون المذكور واحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في مختلف المعاهدات. وكان موضوع حقوق الإنسان على مدى السنوات الست الماضية أحد مجالات التركيز الرئيسية لعمل اللجنة المعنية بتعزيز التربية المدنية. وقد ضاعفت هذه اللجنة مؤخراً جهودها لتعزيز التفهم العام للقانون الأساسي الذي ينص على ضمانات دستورية لحماية حقوق الإنسان في "المنطقة". وعلى المستوى المركزي تم إنشاء لجنة توجيهية لتعزيز القانون الأساسي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لتتولّى توجيه استراتيجية النهوض بهذا الموضوع.

المنشورات الحكومية

١١٧- تتحمل حكومة جمهورية الصين الشعبية مسؤولية إعداد التقارير عن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان. ويقوم مكتب الشؤون الداخلية التابع لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بإعداد مشاريع هذه التقارير. ويتشاور المكتب مع المجلس التشريعي والمنظمات غير الحكومية بشأن حالة نفيذ هذه المعاهدات في "المنطقة". ويتناول المكتب آراءها في التقارير التي يقدمها للمجلس التشريعي – وينشرها في نسخ مجلدة ثنائية اللغات – بعد تقديم هذه التقارير من جانب الحكومة المركزية إلى الأمم المتحدة. ويتم إيداع نسخ منها في المكتبات العامة ونشرها على شبكة الإنترنت لاطّلاع الجمهور عليها.

تقارير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١١٨- أعلنت الحكومة المركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أنها تقيدا بالإعلان االمشترك والقانون الأساسي وبالنظر إلى أن الصين لم توقّع على هذين العهدين بعد، فإنها سترجع إلى أحكام العهدين وتحيل التقارير المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلى الأمم المتحدة. وعليه فإن حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مسؤولة عن إعداد التقارير المتصلة "بالمنطقة" فيما يتعلق بالعهدين من أجل إحالتها إلى الأمم المتحدة.

- - - - -